المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 26 مارس 2026

على خط الدفاع الأخير: حالة النبض العمالي راهنا

- الطبقة العاملة المغربية والسياسة: لماذا لا يمكن فصل النضال الاجتماعي عن الصراع السياسي؟

- تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

- المبادرة المهنية ضد عشوائية تنزيل نظام التغطية الصحية الإجبارية (22 مارس 2026)

- تداعيات التحول الرقمي على عمال مراكز الاتصال بالمغرب في ظل مخطط "Future Forward" لشركة تيليبرفورمانس

- حوادث السير-شغل بالمغرب تواصل سلب حياة العديد من العاملات والعمال

- احتجاجات سكان المخيم بالسمارة حول التموين والسكن... الملف الذي يقود للسجن!

- مقابلة المناضل-ة مع أيمن شبلي، شقيق الشهيد ياسين شبلي

- من أعلام الحركة العمالية المغربية: ميشال مازيلا

افتتاحية جريدة المناضل-ة

على خط الدفاع الأخير: حالة النبض العمالي راهنا

بقلم؛ جريدة المناضل-ة

انصرمت سبعة أشهر على بداية ما درجت نوع من الصحافة على تسميته «الموسم الاجتماعي»، ولم يتبق سوى ما يزيد قليلًا على شهر لفاتح مايو الذي عادة ما يَختم ذلك «الموسم»، تفرض جملة أسئلة نفسها بحدة على المناضلين/ات: كيف كانت كفاحية الطبقة العاملة في هذه الفترة؟ وما أسباب ما هي عليه؟ ومن ثمة، ما انعكاس ذلك على صعيد ما العمل؟

ليس بمتناول المناضلين/ات، ولا المهتمين/ات بالشأن الاجتماعي، معطيات دقيقة عن درجة الحدة في علاقة الصراع بين العمل ورأس المال/الدولة: عدد الإضرابات، والمضربين/ات، والمُدد، والقطاعات المعنية، ونوع المطالب، وسائر أشكال الاحتجاج (اعتصامات، وقفات، مسيرات...)، بما يتيح مقارنة الراهن بالسالف من أشكال النضال ومضمونه، ومن ثمة تقييم منحنى كفاحية الشغيلة، واستخلاص المتعين على صعيد المهام. بينما تملك الدولة قدرات جس النبض العمالي، لأنها تُدرك خطورة الإضرابات وكفاحية العمال- ات أكثر مما يُدركه قادتُهم.

وإن كان لوزارة الداخلية دواعيها الخاصة في الاحتفاظ لنفسها بمعلومات الصراع الطبقي، فإن إحجام أجهزة منظماتنا النقابية عن متابعة النضالات بالدراسة والتقييم إنما يدل، ضمن أمور أخرى شتى، على مدى ما بلغته من تقصير في أداء مهامها الأساسية.

ليس بوسعنا، والحالة هذه، غير محاولة استجلاء خصائص ما يجري في الساحة العمالية بالاعتماد على ما ينعكس في مرآة الصحافة، لا سيما عبر الإنترنت. ويشير هذا الاعتماد- للأسف- إلى ضعف ارتباطنا وارتباط مجمل اليسار الجذري بالطبقة العاملة.

أول ما يُعايَن ندرةٌ استثنائية للإضرابات في القطاع الخاص، والاقتصار على التعبير المطلبي خارج أماكن العمل بوقفات احتجاج، مثالها الأحدث احتجاج شغيلة النظافة بطنجة (لدى شركتي أرما ومكومار).

كذلك أمر شغيلة الحراسة والنظافة (لاسيما الحملة بقيادة نقابة كدش في القطاع)، ومستخدمي/ت التعليم الأولي. هذا فضلًا عن المفروض عليهم الاحتجاج خارج أماكن العمل بفعل الطرد (سيكوم-سيكوميك بمكناس، ناماطكس في طنجة، منجم أومجران...).

وعلى صعيد المطالب، تقف هذه التحركات كلها على آخر خط دفاع: الحق في الشغل، الشغل المستقر، أساس كل حياة لائقة. ضاق حيز مطالب تحسين الوضع والظفر بمكاسب جديدة، ضاق إلى الحد الأدنى: الإفلات من البطالة وهشاشة التشغيل.

إنه باختصار الصمود بوجه شراسة الهجوم.

جلي أن للسياق أثره القوي في هذا الواقع، فنحن في بداية حقبة ما بعد فرض قانون تكبيل حق الإضراب، أي تلك الهزيمة التاريخية التي خلفت مشاعر إحباط سيتطلب تجاوزها وقتًا وتجارب نضالية. ثم إن ما كرس مناخَ التراجع إنما هو واقعُ المنظمات النقابية المتسم بالتفرقة وانعدام خطة نضالية. وهذا العامل الأخير إنما هو نتيجة لانزياح المنظمات النقابية المتنامي عن دورها الدفاعي عن قوة العمل نحو دور إعانة الدولة في تدبير النزاعات من أجل تأمين الاستقرار والسلم الاجتماعي: استقرار الاستغلال والقهر وتشديد الحرب على الطبقة العاملة (نقابة الشراكة الاجتماعية). وإن كان هذا الخط منسجمًا مع مصلحة الشريحة القائدة لمنظمات النضال والمسيرة لأجهزتها، فهو مناقض لمصلحة الطبقة العاملة المهدَّدة بمزيد من تعديات البرجوازية ودولتها. يتواصل تعميم الهجوم على شغيلة الوظيفة العمومية، واستكمال النيل من حق التقاعد، ومزيد من تفكيك ما بقي من مكاسب بمدونة الشغل، وتشديد للاستغلال لدرجة ارتفاع سرعة دوران اليد العاملة - مثال معامل الكابلاج - والتمادي في تدمير الخدمات العمومية لصالح رأس المال...

ولا شك أيضًا أن رأس المال/الدولة سيعمق العدوان بالإفادة من الذكاء الاصطناعي في عالم الشغل، للتحرر من قسم من اليد العاملة ومزيد من الهشاشة في القطاعات القابلة لذلك.

مهما يكن من أمر، فما من هندسة اجتماعية أو قمع قادر على إخماد مقاومة المقهورين- ات لما يتعرضون له من تنكيل اقتصادي واجتماعي. وقد أعطت انتفاضة جيل- زد مثالًا للسبل غير المتوقَّعة التي يسلكها التمرد الشعبي المخنوق، مثلما سبق أن تجسد في حملة مقاطعة عدد من مواد الاستهلاك في العام 2018.

بيد أن التجربة أكدت الحاجة إلى تمفصل صنوف المقاومة هذه مع النضال بأماكن العمل، لما لهذا الأخير من تفوق نوعي في المقدرة على تغيير ميزان القوى الطبقي. ولذا يتعين، في ظرف التراجع الراهن، تعزيز التضامن، ومساندة النضالات الجارية، بمنطق طبقي ينبذ عصبيات «فخر الانتماء» إلى هذا الهيكل أو ذاك (عمال نظافة طنجة يحتجون في إطار الاتحاد العام للشغالين، ومندوبو السلامة في مركز استخراج الفوسفاط المنتخبون حديثًا منتمون إلى الاتحاد الوطني للشغل)، واجتراح أشكال تنسيق وتعاون بروح وحدوية لا يعلو عليها أي اعتبار آخر. ما يتطلب توسيع زاوية النظر والاهتمام، بالانتباه إلى الشغيلة الذين يقاومون خارج الهياكل النقابية، مقاومة يدل عليها اتساع نطاق الإعلام العمالي العفوي بوسائل التواصل الاجتماعي. وقد أعطى عمل التضامن المحلي في طنجة مع المطرودين، وانخراط طلاب في التضامن مع الشغيلة في مكناس، مثالين عن الممكنات التي يحبل بها الواقع.

مقومات الصمود في زمن التراجع قوية ينطق بها الواقع اليومي، تلقى على كاهلنا واجب توحيد الجهود العمالية من أي صوب.

الطبقة العاملة المغربية والسياسة: لماذا لا يمكن فصل النضال الاجتماعي عن الصراع السياسي؟

بقلم؛ ق.م. المعطي

ليس اهتمام الطبقة العاملة بالشأن السياسي ترفاً فكرياً أو انشغالاً نظرياً منفصلاً عن هموم الحياة اليومية، بل هو شرط أساسي للدفاع عن مصالحها الاجتماعية والاقتصادية. فالعلاقة بين العمل ورأس المال لا تُحدَّد داخل المصنع أو الشركة فحسب، بل تنظمها أيضاً مؤسسات الدولة والقوانين والسياسات الاقتصادية التي ترسم شروط الإنتاج وتوزيع الثروة في المجتمع، أي، في التحليل الأخير، العلاقات بين الطبقات كلها، لا على المستوى المحلي فحسب، بل أيضا الدُّولي.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن فهم أوضاع الطبقة العاملة في المغرب بمعزل عن البنية العامة للاقتصاد المحلي، وطبيعة الدولة، ومكانة البلاد داخل النظام الرأسمالي العالمي.

نشأة تاريخية في سياق الاستعمار والاندماج الرأسمالي

لم تتشكل الطبقة العاملة المغربية عبر مسار صناعي داخلي عضوي كما حدث في البلدان الأوروبية، بل ظهرت أساساً أثناء الحقبة الاستعمارية مع إدماج الاقتصاد المغربي في السوق الرأسمالية العالمية. نشأت أولى النوى العمالية في قطاعات المناجم والموانئ والسكك الحديدية والأشغال العمومية الكبرى، التي أقامتها الإدارة الاستعمارية بهدف استخراج المواد الأولية وربط مناطق الإنتاج بالموانئ.

في تلك المرحلة، عانى العمال المغاربة من ظروف قاسية وتفاوتٍ صارخ في الأجور والحقوق مقارنة بنظرائهم الأوروبيين. وقد أسهم هذا الواقع في تشكل وعي مزدوج لدى الطبقة العاملة: وعي طبقي مرتبط بالاستغلال الاقتصادي، ووعي وطني مرتبط بمقاومة الهيمنة الاستعمارية. ولذلك، لعبت الحركة العمالية دوراً محورياً في النضال من الأجل الاستقلال، لكنه دور تابع سياسي لحركة وطنية برجوازية، بفعل تخلي الحزب الشيوعي المغربي عن مطلب الاستقلال.

بعد الاستقلال، توسع دور الدولة في الاقتصاد نسبياً، خاصة خلال الستينيات والسبعينيات، حيث نشأ قطاع عمومي في مجالات الصناعة والنقل والطاقة والإدارة. وقد أدى هذا التوسع إلى نمو الطبقة العاملة الحضرية وتعزيز مكانة النقابات العمالية كفاعل اجتماعي مؤثر. غير أن التصنيع ظل محدوداً، ولم يتشكل قطاع صناعي واسع قادر على استيعاب أعداد كبيرة من العمال، على غرار ما حدث في تجارب صناعية أخرى.

التحول الليبرالي وإعادة تشكيل سوق العمل

ابتداءً من الثمانينيات، دخل الاقتصاد المغربي مرحلة جديدة بالموازاة مع تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي تحت إشراف مؤسسات مالية دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. قامت هذه البرامج على تقليص دور الدولة الاقتصادي، وخصخصة العديد من المؤسسات العمومية، وتحرير التجارة والأسواق، وتشجيع الاستثمار الخاص. وقد أسفرت هذه التحولات عن إعادة هيكلة عميقة لسوق العمل؛ فتراجع دور القطاع العام في التشغيل، بينما توسعت أشكال العمل الهش وغير المهيكل.

في الوقت نفسه، ازداد اندماج المغرب في سلاسل الإنتاج العالمية، خاصة في قطاعات صناعية موجهة للتصدير مثل صناعة السيارات والنسيج والطيران والخدمات العابرة للحدود. غير أن هذا الاندماج يقوم، في جزء كبير منه، على ميزة تنافسية أساسية هي انخفاض تكلفة اليد العاملة مقارنة بالبلدان الصناعية. وهكذا، أصبح جزء مهم من الاقتصاد المحلي مرتبطاً بقدرته على جذب الاستثمارات عبر توفير قوة عمل منخفضة التكلفة وقوانين تشغيل مرنة، مما يضع الطبقة العاملة في قلب المنافسة الدولية على استقطاب الرساميل.

البنية الطبقية وتركيز الثروة

في هذا السياق، تتسم البنية الطبقية في المغرب بتفاوت واضح في توزيع الثروة والسلطة الاقتصادية. فمن جهة، تبرز مجموعات اقتصادية كبرى تهيمن على قطاعات استراتيجية مثل الأبناك والعقار والطاقة والفلاحة التصديرية والصناعة. وغالباً ما ترتبط هذه المجموعات بشبكات استثمارية دولية وتستفيد من سياسات الانفتاح على الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى، تضم الطبقات الشعبية ملايين العمال في قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والنقل والفلاحة، إضافة إلى قطاع عريض من العمال في القطاعات غير المهيكلة وصغار الفلاحين والعمال الموسميين. وتعيش هذه الفئات غالباً في ظل هشاشة اجتماعية واقتصادية، مع ضعف الحماية الاجتماعية وتفشي البطالة أو العمل غير المستقر. يعكس هذا التفاوت، في جوهره، طبيعة الاقتصاد المغربي بصفته اقتصاداً مندمجاً

التتمة في الصفحة 04

الطبقة العاملة المغربية والسياسة: لماذا لا يمكن فصل النضال الاجتماعي عن الصراع السياسي؟

تتمة الصفحة 03

بقلم؛ ق.م. المعطي

في الرأسمالية العالمية من موقع يعتمد بشكل كبير على العمل منخفض الكلفة والأنشطة الموجهة للتصدير.

الدولة والسياسة كفضاء للصراع الاجتماعي

في مثل هذا السياق، لا يمكن اختزال الصراع الاجتماعي في علاقات العمل داخل المؤسسات الإنتاجية فقط. فالقوانين المنظمة للشغل، والسياسات الضريبية والاجتماعية، والإنفاق العمومي، كلها تتحدد عبر القرار السياسي داخل مؤسسات الدولة. لذلك، فإن غياب مُعبِّر سياسي قوي عن الطبقة العاملة يترك المجال واسعاً لهيمنة مصالح رأس المال على صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتصبح الدولة، بوصفها المنظم الرئيسي للاقتصاد، ساحة صراع مركزية حول توزيع الموارد والثروة.

لماذا بقي الحضور السياسي للطبقة العاملة محدوداً؟

رغم ثقلها الاجتماعي، ظل الحضور السياسي للطبقة العاملة محدوداً نسبياً، ويرتبط ذلك بعدة عوامل متداخلة:

أولاً، تتسم بنية الدولة بتركيز كبير للقرار السياسي والاقتصادي داخل مؤسسات مركزية، مما يجعل الوصول إلى مواقع التأثير في السياسات العامة عملية معقدة.

ثانياً، أدى تجزؤ سوق العمل واتساع رقعة الاقتصاد غير المهيكل إلى عمل جزء كبير من العمال في ظروف هشة وغير مستقرة، مما يصعّب تنظيمهم نقابياً وسياسياً.

ثالثاً، يعاني المشهد النقابي من التشتت، كما أن النقابات صارت أذرعا لأحزاب سياسية غير عمالية، برجوازية، وبعضها الآخر مرتبط مباشرة بالقصر، ما يمنع الاستقلالية التنظيمية والسياسية للحركة النقابية.

يفسَّر ضعف الحضور السياسي للطبقة العاملة بدرجة كبيرة بانعدام استقلالها السياسي والتنظيم عن البرجوازية (أحزابها ودولتها). فالحركة العمالية المنظَّمة في المغرب، ممثَّلة في النقابات، كلها مُلحقات بقوى سياسية غير عمالية، أحزاب معارضة برجوازية (ليبرالية أو رجعية)، أو مُلحقة مباشرة بالقصر (كما هو الحال مع الاتحاد المغربي للشغل). وما يفاقم الأمر هو غياب يسار نقابي طبقي داخل الحركة النقابية، أو ضعفه الشديد، فضلا عن فقدانه للبوصلة السياسية الطبقية، إذ أن أكبر مكوناته اختار أن يضمن مكاسب تنظيمية داخل الأجهزة المسيرة للنقابة مقابل السكوت عن أي انتقاد للبيروقراطية.

النضال الاجتماعي والنضال السياسي: وحدة عضوية

مع ذلك، يبين التاريخ الاجتماعي أن المكاسب الكبرى التي حققتها الطبقات العاملة في مختلف البلدان- تحديد ساعات العمل، والضمان الاجتماعي، والحقوق النقابية–لم تكن ثمرة نضال اقتصادي فقط، بل جاءت أيضاً عبر صراعات سياسية حول طبيعة الدولة وتوزيع الثروة والسلطة. في المغرب، كما في غيره، لا يمكن فصل النضال الاجتماعي عن النضال السياسي. فالمطالبة بتحسين

الأجور أو ظروف العمل تظل محدودة الأثر إن لم تقترن بالقدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية والقرارات العمومية التي تحدد شروط الإنتاج والتوزيع.

نحو أفق جديد

إن التحولات الاجتماعية الجارية في المغرب–توسع المدن، ونمو الطبقة العاملة في القطاعات الصناعية والخدماتية، وارتفاع مستويات التعليم–تفتح إمكانات جديدة لتجديد النقاش حول العدالة الاجتماعية والنموذج التنموي. في هذا الإطار، لا يعود اهتمام الطبقة العاملة بالشأن السياسي مجرد خيار، بل ضرورة تاريخية. فبقدر ما تتمكن هذه الطبقة من تنظيم نفسها والتعبير عن مصالحها بشكل جماعي، بقدر ما تستطيع التأثير في مستقبل الاقتصاد والمجتمع.

فالسؤال المطروح في النهاية ليس سؤال النمو الاقتصادي فحسب، بل هو سؤال من ينتج الثروة، ومن يملكها، ومن يقرر كيفية توزيعها داخل المجتمع.

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

بقلم؛ غميمط ع الله

المقدمة

إن تثميننا لفتح النقاش داخل الحركة النقابية لا يعني القبول بالمنهج الذي يدار به هذا النقاش. فالسجال الحقيقي لا يجب أن يكون فقط فوقيا أو عبر المقالات بالشكل الذي يفرغه من محتواه التقدمي، بل يجب أن يتم أساسا داخل القواعد النقابية المساهمة في العمل الميداني والتي تتسخ بطينه وهي تنتج وتطور أداءها النضالي وتتحمل في الوقت نفسه كلفته، أي النقد من موقع تعقيدات تدبير المعارك والمفاوضات والصراع ومستوياته وكذا المعرفة العلمية بواقع القطاع وتراكماته ومآزقه ومستوى التلاحم والتضامن وكذا الخذلان وتاريخه وتجاربه وطبيعة الثقافة النقابية التي تم ترسيخها لعقود وموازين القوة وآليات ترميمها.... وغيره، حتى لا نؤطر قراءتنا ونجعلها سريرا لبروكست نشوه عبرها واقع فعلنا متوهمين بناء فهم له، ونحن نتحدث عن نقابة مجردة لا علاقة لها بالعمل النقابي الملموس في واقعه الملموس فبالأحرى انتظاراتنا الكبرى منها.

صحيح أننا نتفق على مبدأ حق الشغيلة في التنظيم النقابي المستقل الذي يحتفظ بالمسافة الضرورية من السلطة ونظام تسلطها والقادر على كبح جماح سياسات النظام واختياراته، لذلك فإن هذا الحق لا يمكن فصله عن مضمون هذا التنظيم ووظيفته. فليست كل الأشكال التنظيمية تخدم بالضرورة مصلحة الشغيلة فبعضها يرسخ التدجين والجر لمستنقع التعاون، وليس كل تنظيم كتلة صلبة موحدة بقدر ما تخترقه مصالح متنافسة ومتناقضة، كما أن رفض شكل معين للتنظيم من موقع الوعظ يحولنا إلى نمط من القراءة الاستبطانية التي تسقط مشاعرنا الخاصة على مقاربتنا التي نريد من خلالها ملء الفراغ الرهيب الذي يخيم على حقل إنتاج المعرفة بشأن أزمة الحركة العمالية والاجتماعية المركبة بالمغرب بصفة عامة، إن تفكيرنا في تطوير واستيعاب أشكال تنظيم نقابي قادرة على الجدب والاشتباك وتحضيرها للمعارك المستقبلية هو الهاجس الذي ينبغي أن لا نغفله من خلال ما سيأتي وإلا سيكون كلامنا مجرد ترف يعمق الهشاشة وتفويت الفرص بشكل لا يغتفر، وبالتالي فإن فرض أشكال تنظيم على الشغيلة هو أول عيب ينبغي علينا التخلي والتخلص منه خصوصا وأننا نقول بضرورة بناء أشكال قاعدية ديمقراطية تتجاوز محاولات شرذمة الصفوف وتشتيت طاقتها بالشكل الذي يسهل احتواءها، إننا أحوج للتسلح بتاريخنا النضالي النقابي وبخبرتنا لفهم مهامنا، وهذا وحده ما يمكن أن يسعفنا في مساءلة الجدوى النضالية لمبادرة تأسيس نقابة للتعليم الابتدائي.

إن الجمع بين مبدأ "التواجد حيث يتواجد الشغيلة" و"قول الحقيقة لهم" يطرح إشكالا عمليا: هل نقارب وعي الشغيلة من داخل تجربتهم النضالية أم من موقع وصاية تعتبر ما يعبرون عنه مجرد أوهام؟ إن هذا السؤال الذي يعبر عن قلقنا المشروع هو سؤال مبرر من موقع وعينا بحال الحركة النقابية بالمغرب التي تسير من سيء لأسوأ فيطلب منها باسم تثبيت وضعها وترميمه الوصول بها إلى ذروة السوء أي إلى نقابات جوفاء مهجورة وبلا دور.

إن المنظور النقابي الديمقراطي ينطلق من أن وعي الشغيلة يتطور في معمعان الصراع، وليس عبر تصحيحه من خارج هذا الصراع.

كما أن حصر النقاش في "مبررات الفئوية" يعزل الظاهرة عن سياقها المادي ويستعيض حتى عن محاولات فهم أسباب النفور من العمل النقابي بتكريسه وتبريره.

فالفئوية ليست فقط نتيجة رؤية خاطئة، بل تعبير عن اختلالات حقيقية في التمثيل وميزان القوى داخل النقابات نفسها، وبالتالي فإن نقدها يتطلب معالجة جذورها، لا الاكتفاء بنقد مبرراتها.

أما الحديث عن "توحيد الشغيلة"، فلا يمكن أن يكون شعارا مجردا، بل هو سيرورة

التتمة في الصفحة 06

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 05

بقلم؛ غميمط ع الله

تبنى عبر نضالات ملموسة، وعبر استعادة الثقة في العمل النقابي والتخلي عن السلبية والنفور منه وكذا كل أشكال العجز والتخاذل والتفويض الحالية، وليس عبر رفض أشكال تنظيمية تلجأ إليها فئات تعليمية تشعر بالتهميش.

إن المدخل الحقيقي لتقوية وحدة الشغيلة عموما، ليس بإدانة الفئوية بشكل مجرد والدفاع عن وحدة متحكم فيها وتحت إمرة وتعليمات المخزن، بل بتوسيع قاعدة العمل النقابي والتنسيق والتشبيك وتشجيع المبادرات على أسس ديمقراطية قاعدية فعلية، وضمان تمثيلية حقيقية لكل الفئات، وربط نضالاتها ضمن أفق وحدوي ينبني من الأسفل لا يفرض من الفوق، ويمكن في هذا الصدد الاستئناس بالتجربة البرازيلية حيث بلغت عدد النقابات فيها في أواخر التسعينات إلى ما يتجاوز 16.000 نقابة قبل أن تأتلف في اتحاد مركزي للعمال جسد بالفعل حركة نقابية عمالية ديمقراطية حقيقية التقت مع الحركات الاجتماعية الأخرى، إن الانفتاح على هذه التجارب هو ما يعوزنا في قراءاتنا المتسرعة التي تتوهم التغيير بالنقابات الرسمية، قراءتنا التي تغمض عينها عن بدائل تاريخية لبناء حركة نقابية جديدة وفاعلة...

على أي، وبمحاولة تفصيلنا في النقط التي أوردها رفاقنا في قراءتهم فإن:

النقطة الأولى: رغم ما تضمنته مضمون النقطة الأولى من حرص معلن على "الوحدة النقابية"، لكنها سقطت في تناقض جوهري: فهي تخلط بين الوحدة كشعار مجرد، والوحدة كواقع مادي ملموس داخل الشغيلة. ومن هنا، فالمنظور النقابي الديمقراطي ينطلق من تفكيك هذا الخلط ووضع الأصبع على مكامن القصور فيه.

أولا، القول بأن الفئوية مجرد "نتاج للتجزئة" فيه تبسيط مخل بالواقع.

فالفئوية في السياق الملموس لقطاع التعليم، ليست اختيارا إيديولوجيا بقدر ما يمكن اعتبارها رد فعل نضالي على فشل البنيات التنظيمية النقابية القائمة في تمثيل مصالح فئات واسعة من الشغيلة والتي تعوزها المحاسبة والتمثيلية والمشاركة، بنيات تضع هوة رهيبة بينها وبين قواعدها وتفتح الباب للتنظيم النقابي ليقوم بأدوار سياسية بئيسة للدولة ويفوت عن النقابة القيام حتى بأدوارها الاقتصادية فبالأحرى أن يصهر ممارسته في بوتقة الصراع الطبقي، إنها ممارسة تحول النقابة إلى مجرد أداة من أدوات الدولة في تدرير الوعي وتدبير الفوائض البشرية المنتجة لفائض القيمة.

حين تعجز النقابة "الموحدة" عن تنظيم الاحتجاجات ولو بنفس خبزي صرف للتعبير عن مطالب بعض الفئات بعينها بما يتناسب مع انتظاراتها معبرة عن عجز أضحى من ثوابت بنيتها في إطار التحولات العميقة التي عرفتها، فإن ما يعوزنا في دفاعنا عن «الوحدة» هو عجزنا عن تشكيل تصور واضح وجلي لمعنى التمثيل، إن الشغيلة باختصار شديد لا "تتوهم" بل تستنتج من واقعها المادي وتجربتها الملموسة أن أدواتها التنظيمية أصبحت بلا جدوى، تنظيمات مذعنة لهواجس الرأسمال ومصالحه، تنظيم نقابي نفض يديه من كل ما يؤسس لعلة وجوده، تنظيم تحجر التواصل فيه فكيف يمكن له مد اليد أو حتى كيف يستقيم فهمنا مده يد النضال للأجزاء الأخرى من الحركة الاجتماعية الأوسع، ولنعد أياما قليلة للخلف لننظر لأنفاس حركة جيل z كيف كانت تختنق أمام أنظارنا ونحن نشيعها لمثواها الأخير، إن كل دفاع عن هذه الأشكال من التفريط حتى في أبسط مطالب المنتسبين لهذه التنظيمات هو بكل وضوح انسياق خلف الدفاع عن نقابة منكمشة باستمرار...

ثانيا، الحديث عن "وجوب تصحيح شعور الشغيلة" ينطوي

على نزعة وصائية واضحة ومستفزة ينبغي الحذر منها، وأستاذية متعالية فوق الشغيلة، فالشعور هنا ليس وهما نفسيا، بل هو تكثيف لتجربة نضالية تراكمية: إضرابات لا تستكمل، ملفات مطلبية تجزأ، اتفاقات فوقية لا تعكس ميزان القوى الحقيقي، التفريط حتى في الأمان الوظيفي للشغيلة عبر النظام الأساسي لشغيلة التعليم في نسخته الأولى التي أسقطتها الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي.

التتمة في الصفحة 07

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 06

بقلم؛ غميمط ع الله

لذلك، فالمطلوب ليس "تصحيح الشعور" بل تحليل شروط إنتاجه.

ومن منظور نقابي ديمقراطي، هذا الشعور هو مؤشر على أزمة تمثيلية حقيقية أو قل ليستقيم المعنى هو تمرد على السير المستقيم للمركزيات النقابية نحو «المأسسة» والابتعاد عن النضال والقبول بأدوار مرسومة باليد الريعية الطفيلية لنمط اقتصادي يؤدي دور السمسار في تفويت مقدرات البلاد في كل المجالات والقطاعات وليس مجرد انحراف عن "الوعي الصحيح".

ثالثا، تحميل "الدولة" وحدها مسؤولية عدم الاستجابة للمطالب، مع تبرئة الأشكال التنظيمية،

فيه هروب من النقد الذاتي، ومن المسخ الذي أصاب هويتها وتخليها عن العمل النقابي الفعلي وتأقلمها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعصر العمال وعموم المقهورين، بل هو يحمل في احشائه تصورا لنقابة التشارك والتفاوض، وتبريرا للإيديولوجيا السياسية للفئات المهيمنة على هذه التنظيمات النقابية.

نعم جهاز الدولة هو أداة التكتل الطبقي وجهاز قهره الذي من الوهم تصوره جهازا محايدا يستوي فوق المصالح المتناحرة أو يتخذ نفس المسافة من الجميع، لكن شكل التنظيم النضالي يؤثر مباشرة في ميزان القوى. حين تكون الشغيلة مشتتة عبر نقابات عديدة ، فإن النتيجة تكون بالضرورة هي إضعاف القدرة على فرض المطالب، ولنأخذ على سبيل المثال مؤسسة انتاجية تخترقها التنظيمات التي يعول عليها رفاقنا لبناء وحدتهم ، فهل يعقل الحديث في وضع كهذا عن جدوى الوحدة المومأ إليها أعلاه ، إن التشديد على ضرورة ترك الأمور تسير كما هي عليه بمسوغ الخوف على وحدة داخل «المجازر» لتنظيم عملية النحر والمحافظة عليها ليس إلا جنوحا نحو خدمة الرأسمال وضمان ثبات المستوى الراهن من إجهاض كل مبادرات وجهود إعادة بناء موازين قوى لصد الهجوم العدواني على حقوق ومكتسبات منتجي الخيرات، ومن هنا تبرز الفئوية المكافحة كإمكانية لإعادة تركيز القوة النضالية داخل فئة متجانسة لها مطالب واضحة في أفق تعميمها وتخليصها من أوهام التعاون الطبقي ونعم التفاوض «المسؤول» مرتين في العام والاستسلام المخزي طيلته، إن ما ينبغي التفكير فيه هو كيف يمكن استثمار هذه النجاحات التي يحققها النضال والزخم الفئوي وصبه في إطار تنظيمي قادر على تثويره وتطويره وليس سمل هذه العين التي نحاول أن نرى قيود بشاعة تخريب البلاد من خلالها.

رابعا: الادعاء بأن الفئوية تعيد إنتاج التجزئة

يغفل أن هذه الأخيرة قائمة أصلا داخل "الوحدة الشكلية القائمة". ما يسمى بالملف المطلبي العام غالبا ما يخفي تراتبية داخلية بين الفئات، حيث تتضرر مطالب فئات معينة في سياق الحوارات الاجتماعية مع المشغلين، إن تناول الرفاق لهذا الموضوع يتسم بمحاولة فكه المقصود عن التجارب المباشرة.

الفئوية في هذه الحالة، ليست تكريسا للتجزئة بل فضحا لها ومحاولة لإعادة بناء التوازن داخل الصراع الاجتماعي، إنها تجاوز لمحاولات جر التنظيمات النقابية للانتظارية وتبنيج طلائع النضال والتصدي لأي صعود عمالي، إن رفاقنا يرفضون خلق بيت جديد للعمال أفقا جديدا لهم إنهم يعاكسون اتجاه الانعتاق من وضع أضحى منفرا، إنهم لا يستطيعون تحمل اعباء الانغراس حتى بين اجراء قطاع فبالأحرى في اوساط الطبقة العاملة.

خامسا: بخصوص التفاوض،

فالنقد الموجه لفكرة تمثيل الفئات داخل التفاوض يتجاهل أن الإقصاء هو أحد أسباب فقدان الثقة. المطلوب ليس إلغاء تمثيل الفئات بل دمقرطة التفاوض فعليا عبر ربطه بالجموع العامة، والرقابة القاعدية، وإمكانية المحاسبة والعزل. هنا تلتقي الفئوية مع الأفق النقابي الكفاحي، ليس كبديل عن الوحدة، بل كأداة ضغط من داخلها أو عليها.

سادسا: المثال الذي تم تقديمه حول نضالات 2023 صحيح من حيث إبراز قوة الوحدة النضالية،

لكنه يغفل أن تلك الوحدة لم تكن نتاج "وحدة نقابية فوقية"، بل نتاج تنسيق قاعدي بين فئات متعددة بعد تراكم الخيبات، لكل منها خصوصيتها، كما يتجاهل كون هذه الوحدة لم تبن من خلال البنيات القائمة والتي يدعوننا للمحافظة على جمودها باسم ضرورة عدم تجاوز تخوم دوائر أولئك الذين يتقاسموننا، أي أن الوحدة الحقيقية بنيت من الأسفل، لا من الأجهزة، فهل ينبغي علينا التصدي لكل مقاومة جديدة ولآليات تجسدها للمحافظة على مصداقية عمل نقابي زبائني بلا مصداقية.

خلاصة:

ليست المسألة بين "الوحدة" و"الفئوية" كاختيارين متناقضين، بل بين:

وحدة شكلية بيروقراطية تفرغ النضال من مضمونه ولا تملك تصورا ولا برنامجا واضحا لما هو مطلوب

التتمة في الصفحة 08

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 07

بقلم؛ غميمط ع الله

بل ترى الوحدة من منظار «قانوني» وليس نضالي، وبين أشكال تنظيمية تبدعها الشغيلة (بما فيها الفئوية) تعيد بناء الفعل النضالي على أساس المصالح الملموسة للشغيلة، بالإمكان فعلاً أن تلوموننا على هذه الخيارات ولكن هذه هي رؤيتنا التي ترمي لبناء أدوات عمل نضالي جدي وجاد من حيث اتساعها وعمقها وانغراسها وعزمها على النضال الميداني ، إن ما يخجل هو أن نظل مكتوفي الأيدي باسم طابوهات تنظيمية وبرنامجية نابذة ومتعاونة ومندمجة في جهاز الدولة.

الفئوية من هذا المنظور، ليست هدفا في حد ذاتها، بل لحظة في سيرورة إعادة بناء وحدة نضالية حقيقية ديمقراطية، ومن الأسفل. أما الدفاع المجرد عن "الوحدة" دون مضمون كفاحي، فليس سوى غطاء لاستمرار نفس الأعطاب التي دفعت الشغيلة أصلا إلى البحث عن بدائل ودفاعا بلا جدوى عن قيادات لايمكن تنحيتها ولا محاسبتها ولا حتى انتخابها.

النقطة الثانية: في مسألة ضعف التمثيلية.

إن الطرح الذي يعتبر أن "ضعف التمثيلية الفعلية داخل أجهزة القرار النقابي" لا يستدعي سوى تعميق "الوحدة النقابية الجامعة" وتجاوز التعبير الفئوي، يبدو في ظاهره دفاعا عن وحدة الشغيلة، لكنه في جوهره دفاع عن تمثيل مزيف قائم على أرضية الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي والقهر القانوني الأمني أي أنه يغفل المحددات المادية والواقعية التي تنتج هذا الضعف أصلا. فالمسألة ليست مسألة شكل تنظيمي محايد، بل تعبير عن علاقات قوة داخل النقابة، حيث يكون الصراع أفقي ضمني، تهيمن فيه فئات معينة على القرار، بينما يتم تهميش فئات أخرى بشكل ممنهج ومع ذلك يطلب منها أن تهتف وتصطف خلفها.

من منظور نقابي ديمقراطي، لا يمكن اختزال التمثيلية في مجرد "اختيار ديمقراطي حر" داخل فضاء نقابي موسع، لأن هذا الفضاء نفسه غير متكافئ. فكيف يمكن الحديث عن تمثيلية عادلة في ظل اختلال موازين القوى؟

إن الدعوة إلى تجاوز الفئوية هنا تتحول عمليا إلى دعوة لإعادة إنتاج نفس مراكز النفوذ داخل الأجهزة النقابية ولتأميم النقابات لفائدة الدولة بل الأنكى من ذلك أنها تلتقي في الخطوط العريضة مع ما يهندس راهنا من أجل إخراج قانون النقابات الذي يريد غل أيدي العمال في تنظيمات رسمية مهذبة ولا تتجاوز الخطوط الحمراء التي يمكن أن تزعج الدولة.

إن الفئوية، في هذا السياق، ليست نقيضا للوحدة، بل نقيض للولاء وتعبير جد متقدم عن رفض الاعتداء على الحريات النقابية واهدارها وسيطرة أصحاب الرأسمال ومعاونيهم وجهاز الدولة على تنظيماتهم. هي آلية دفاعية تلجأ إليها فئات من الشغيلة حين تغلق أمامها قنوات التمثيل الحقيقي داخل النقابة الجامعة، هي بحث مضن عن قوة التنظيم العمالي وبالتالي، فإن رفض الفئوية بشكل مبدئي ومجرد، دون معالجة أسبابها البنيوية وشروطها التاريخية، يفرغ الخطاب الوحدوي من مضمونه الكفاحي، ويجعله مجرد غطاء لاستمرار الهيمنة وتزييف إرادة الشغيلة واجهاض مطالبها وآمالها.

أما التخويف من تحول أجهزة القرار إلى "لوبيات فئوية"، فهو يتجاهل أن النقابة مجال خاضع للصراع بين مكونات الشغيلة، كما أنه تكهن لا يهدف للإقناع بقدر ما يريد الاخضاع. الفارق هو أن الفئوية المعلنة تفضح هذا الواقع، وتدفع نحو إعادة التوازن، بينما الفئوية المقنعة تكرس الإقصاء باسم "الوحدة" وتريد تحويل شرائح لمجرد عتالين لشرائح أخرى.

إن التمثيلية الحقيقية لا تبنى فقط عبر آليات شكلية، بل عبر صراع ديمقراطي داخل النقابة، يفرض حضور كل الفئات المتضررة ويعيد توزيع القوة داخل الأجهزة. وفي هذا الإطار، يمكن للفئوية أن تلعب دورا تقدميا، إذا ارتبطت بأفق وحدوي كفاحي، لا يهدف إلى الانعزال، بل إلى فرض شروط وحدة حقيقية قائمة على الاعتراف المتكافئ بكل مكونات الشغيلة.

وعليه، فإن المدخل الصحيح لمعالجة ضعف التمثيلية ليس رفض التعبيرات الفئوية أو بصيغة أخرى ليس الاحتجاج على كسر القيود التي تلجم المبادرات النضالية والتخفف من أشكال بغيضة من البيروقراطية اللاجمة لمسيرة التاريخ، بل العمل على تحويل هذه الفئوية من نزعة انعزالية محتملة إلى رافعة نضالية تساهم في تقوية النقابة الجامعة والموحدة فعلا لا شكلا وهي قادرة على القيام بالباقي مهما كان شاقا وعسيرا.

النقطة الثالثة: في تناول هذه الفقرة، يقتضي المنظور النقابي الديمقراطي،

عدم الاكتفاء برصد التناقضات الشكلية في مقاربتنا لموضوع الفئوية، بل النفاذ إلى جوهرها المادي المرتبط بطبيعة الصراع داخل الحركة النقابية وشروط إعادة بنائها.

أولا: فيما يخص مسألة "التناقضات

التتمة في الصفحة 09

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 08

بقلم؛ غميمط ع الله

الواجب تدبيرها"، فإن الطرح الوارد في النص يسجل بحق غياب التوضيح من طرفنا، لكنه يقف عند حدود مطلب الشفافية دون تفكيك طبيعة هذه التناقضات نفسها. هذه التناقضات ليست مجرد إشكال تدبيري أو تواصلي، بل هي تعبير عن صراع موضوعي بين مستويين:

مستوى وحدة الشغيلة كضرورة تاريخية لمواجهة الهجوم الطبقي؛ ومستوى تمايز شروط الاستغلال داخل نفس القطاع، الذي يفرز حاجات نضالية خاصة بفئات معينة. وعليه، فالإشكال ليس في كون القيادة لم تفصل، بل في غياب وعي نقابي جماعي قادر على تحويل هذه التناقضات من عنصر شلل إلى رافعة تنظيمية.

فالشغيلة لا تحتاج فقط إلى "شرح التناقضات" ولا لوصاية سياسية أبوية لبورجوازية مفلسة مقرصنة لأدوات نضالها، بل إلى أدوات تنظيمية ديمقراطية مستقلة وقوية ونابعة من ارادتها تمكنها من تدبيرها بشكل واع (تنسيقيات قاعدية، جهات نضالية قطاعية، ربط المطالب الفئوية بالأفق الوحدوي) وتعمل على التماسك وتشبيك فعلها النضالي مع باقي روافده الجماهيرية ليصب في بحر النضال العام ويتجاوز النكسات القسرية.

ثانيا: بخصوص ما اعتبر تناقضا بين "الفئوية كاختيار" و"الفئوية كنتيجة موضوعية"، فإن هذا الطرح يقدم المسألة بشكل ثنائي جامد، في حين أن القراءة المادية الجدلية تبين أن الفئوية يمكن أن تكون في الآن ذاته: نتيجة موضوعية لتراجع النقابة وعجزها عن تمثيل كل الفئات؛ واختيارا واعيا من طرف فئات من الشغيلة تسعى إلى الدفاع المباشر عن مصالحها حين تتضرر مصالحها.

بمعنى أن ما يبدو "تناقضا" في خطاب القيادة، هو في العمق انعكاس لمرحلة انتقالية داخل الحركة النقابية، حيث تتفكك الأشكال التنظيمية التقليدية دون أن يحسم بعد في بديل وحدوي ديمقراطي فعال يبوئ الحركة العمالية موقعها الطبيعي في الصراع ويحررها من التأثير الايديولوجي والاعلامي لمنظمات تجتاف ثقافة الهزائم والتعاون.

ثالثا: الاستنتاج الوارد في النص، والذي يفهم منه أن منطق القيادة هو: "الفئوية مضرة إلا إذا كانت داخل FNE"، هو تبسيط لا يلامس جوهر المسألة، فالقضية ليست في "احتضان" الفئوية أو رفضها بشكل مبدئي، بل في كيفية تأطيرها:

هل تستعمل كأداة لتفتيت الشغيلة وإعادة إنتاج البيروقراطية ؟

أم كمرحلة تنظيمية انتقالية تعبئ فئة معينة وتعيد ربطها بأفق نضالي أوسع؟ ما فائدة وحدة أو تعليب بالأحرى في بنيات خرسانية للحصار والاحتواء والاضعاف وهل يمكن لمناضل عمالي أن يدافع عن أنظمة إدارية وأمنية باسم الوحدة لتعزيز الوصاية على حركات وسكنات العمال؟ ، في الوقت الذي يختار فيه البعض الحلول السهلة المتنصلة من مسؤوليتها العمالية والمترددة حيال مهامها وحتى الباحثة عن استرضاء التوجهات السياسية المفرملة لكل مد نضالي والمنتكسة بالعمل النقابي للشكوى والاستجداء وبيانات حسن الطوية تجاه سياسات الدولة القمعية والتقشفية.

من هذا المنظور، يمكن القول إن الخطر الحقيقي لا يكمن في وجود تنظيم فئوي، بل في فصله عن مشروع وحدوي كفاحي يجسد حضوره موقفا وميدانا في ساحة المعارك من أجل المغرب الذي نأمله والعالم الذي نطمح لبنائه.

أما إذا تم ربط النضال الفئوي بأفق إعادة بناء وحدة الشغيلة على أسس ديمقراطية وتقدمية، فإنه يتحول من عنصر "هدم" إلى عنصر "إعادة تركيب" عوض تضفير أشغال مصادرة التنظيمات النقابية بمصادرة روح النضال منها والذي يبحث عن مسارب له في صور عدة منها تجسداته الفئوية، فعوض البحث عن مسوغات إقصاء و وصم وحصار كل من يقشر قواقع التدجين النقابي فمن الأفيد لنا جميعاً البحث عن الأمل والبدائل ولو من جوف كهف الاحباط والانهيار حيث أصبح العمال حتى داخل تنظيماتهم النقابية التي تمسكوا بها لعقود من دون حماية نقابية (حالة سيكوميك على سبيل المثال).

أخيرا، إن الحكم بأن هذا التوجه "يكرس واقعا مدمرا للحركة النقابية" يظل حكما متسرعا إذا لم يدعم بتحليل ملموس لموازين القوى. ففي سياق تراجع الحركة النقابية وضعف تمثيليتها للشغيلة، قد يشكل التنظيم الفئوي:

متنفسا نضاليا لفئات مهمشة يمكنها من الانصهار والتواصل وهو ما لا تحققه البيروقراطيات التي تحجب بغلاف الوحدة جزرا شتى حتى داخل الفئة الواحدة مزكية التنافس الفردي في أبشع انحطاط حتى للممارسة الفئوية، إن منظورنا للفئوية هو مدخل مهم لإعادة تسييس وصهر الشغيلة من الأسفل وتغذية دورها وتأهيل وجودها؛ بل هو أرضية لإعادة بناء وحدة نضالية على أسس جديدة تقطع مع الاستكانة واليأس، وحدة ديمقراطية لا بيروقراطية.

التتمة في الصفحة 10

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 09

بقلم؛ غميمط ع الله

وعليه، فالمهمة المركزية من منظور نقابي ديمقراطي ليست محاربة الفئوية في حد ذاتها، بل: تسييسها، دمقرطتها، وربطها عضويا بمشروع وحدوي طبقي شامل، حتى لا تتحول إلى أداة تفتيت، بل إلى لحظة من لحظات إعادة بناء الحركة النقابية على أسس أكثر صلابة تقطع مع ما نعيشه من تفريغ للعمل النقابي من أهدافه ومحاصرة الجاد منه.

النقطة الرابعة: الفقرة تنطلق من تشخيص يبدو في ظاهره سليما حين تربط البيروقراطية بشروط إنتاجها وتدعو إلى توحيد صفوف الشغيلة، لكنها سرعان ما تقع في تناقض عملي حين تفصل هذا التشخيص عن الاستنتاجات التنظيمية الملموسة. إذ لا يكفي القول بضرورة فهم الشروط الموضوعية، دون تحديد كيف ستفكك هذه الشروط داخل الواقع النقابي القائم.

أولا: الطرح يقدم ثنائية مبسطة: إما مواجهة البيروقراطية عبر الوحدة، أو السقوط في التشتت الفئوي. لكن هذا التقديم يغفل أن البيروقراطية نفسها قد تكون عائقا ماديا أمام تحقيق هذه الوحدة. ففي حالات عديدة، تتحول الأجهزة البيروقراطية إلى قوة محافظة تعرقل اندماج النضالات، وتفرغ الإطارات الجامعة من مضمونها الديمقراطي. هنا تصبح المبادرات الفئوية، في شروط معينة، تعبيرا عن محاولة استعادة المبادرة من القواعد، لا مجرد تكريس للتشتيت، بل ما يغيب أكثر عن هذا التصور هو أنه يؤبد سيطرة الأرستقراطية النقابية واحتكارها لقيادة التنظيم النقابي ويعزز حالة الاحباط العام بتعزيز اليأس وتغييب كل التعبيرات الاحتجاجية مما يمكن أن يسمها بالضعف ويفقدها التراكم، إنه يحافظ على الأوضاع الراهنة للحركة النقابية من أجل حماية العلاقات الاجتماعية القائمة خصوصا وقد أصبحت أكثر قابلية للانفجار.

ثانيا: الفقرة تنتقد طرح قيادة FNE باعتباره غامضا في تحديد طبيعة البيروقراطية المستهدفة، وهذا نقد مشروع، لكنه يظل ناقصا لأنه لا يطرح بديلا عمليا. فالتساؤل: «عن أي بيروقراطية نتحدث؟» يجب أن يقود إلى تحديد دقيق لمواقعها: هل هي في أجهزة القرار؟ في آليات التفاوض؟ في العلاقة مع الدولة؟ أم في غياب المحاسبة القاعدية؟ دون هذا التحديد، يبقى النقد في مستوى عام، غير قادر على توجيه الفعل النضالي.

ثالثا: هناك نزوع واضح في الفقرة إلى اختزال النقابة الفئوية في كونها أداة عاجزة عن مواجهة البيروقراطية، خاصة خارج إطارها التنظيمي. لكن هذا الطرح يتجاهل أن الصراع مع النقيض هو صراع اجتماعي بعمق سياسي حول من يملك القرار: القواعد أم الأجهزة. وبالتالي، يمكن لأي إطار—فئويا كان أو قطاعيا—أن يلعب دورا تقدميا أو محافظا حسب طبيعته الداخلية ودرجة ديمقراطيته وارتباطه الفعلي بالشغيلة.

خلاصة:

الفقرة تسقط في تعميمات تجعلها عاجزة عن التقاط التعقيد الفعلي للصراع داخل النقابات. فمواجهة البيروقراطية لا تختزل في الدعوة المجردة للوحدة، بل تمر عبر بناء أدوات تنظيمية ديمقراطية، قد تتخذ أحيانا أشكالا فئوية كتكتيك مرحلي، شريطة أن تظل منفتحة على أفق الوحدة الطبقية، لا أن تتحول إلى غاية في حد ذاتها.

النقطة الخامسة: حول "نقد الفئوية: بين السياسي والأخلاقي"

إن الطرح الوارد في الفقرة أعلاه، رغم قوته الجدلية، ينطلق من مسلمة مركزية تحتاج إلى مساءلة نقدية من داخل المنظور الديمقراطي نفسه: وهي اعتبار الفئوية في حد ذاتها مدخلا حتميا لتفكيك النقابة الجامعة وإضعاف الشغيلة بشكل ميكانيكي ومطلق. هذا الاستنتاج، في صيغته العامة، يتجاهل تعقيد الواقع النقابي وتاريخ تشكلاته، ويسقط حكما بنيويا واحدا على ظواهر متعددة الدوافع والسياقات.

أولا: إن اعتبار الفئوية "موجهة ضد فكرة النقابة بحد ذاتها" هو تعميم لا يصمد أمام التحليل الملموس. فالفئوية في السياق التعليمي المغربي لم تنشأ في فراغ، ولا بوصفها خيارا إيديولوجيا مضادا للوحدة النقابية، بل ظهرت أساسا كاستجابة لأزمة الحركة النقابية عامة، التي عجزت في فترات متعددة عن احتضان المطالب الخاصة لبعض الفئات أو تحويلها إلى ملفات نضال موحد. وبالتالي، فالفئوية ليست نقيضا للوحدة من حيث المبدأ، بل تعبير عن اختناق الوحدة حين تختزل إلى شعارات عامة دون آليات إنصاف وتمثيل فعلي.

ثانيا: القول بأن الفئوية تتحول "في أسوئها إلى ضد فكرة النقابة" يتضمن خلطا بين الظاهرة ونتائج انحرافها المحتمل. فكل بنية تنظيمية قابلة للانحراف، بما فيها النقابة الجامعة نفسها، التي يمكن أن تتحول إلى جهاز بيروقراطي منفصل عن القاعدة. وبالتالي، فإن تحميل الفئوية وحدها مسؤولية التفكيك، يعفي الوضع النقابي العام من مسؤوليته

التتمة في الصفحة 11

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 10

بقلم؛ غميمط ع الله

التاريخية في إنتاج شروط التفتت، سواء عبر ضعف الديمقراطية الداخلية، أو احتكار القرار، أو العجز عن استيعاب التعدد داخل وحدة صراعية حية.

ثالثا: إن القول بأن إدخال الفئوية داخل النقابة الجامعة "يدخل منطق التفكيك إلى داخلها" يفترض أن الوحدة هي حالة طبيعية ثابتة، وأن أي تعبير عن التمايز هو بالضرورة تهديد، بينما التجربة النقابية التاريخية تظهر أن الوحدة الحقيقية ليست نفي التمايز، بل في تنظيمه. فالنقابات القوية تاريخيا لم تكن تلك التي ألغت الفروقات، بل التي استطاعت تحويلها إلى دينامية داخلية ديمقراطية، تمنع التقسيم بدل كتمه. وعليه، فإن الفئوية يمكن أن تقرأ أيضا كآلية لتمثيل مصالح محددة حين تعجز الهياكل الجامعة عن ذلك، لا كبديل عن الوحدة بل كضغط لإعادة بنائها على أسس أكثر واقعية.

رابعا: الطرح القائل بأن "التجربة تؤكد أن المؤقت يصبح دائما" يحمل نزعة حتمية تاريخية غير دقيقة. فليس كل شكل تنظيمي انتقالي يتحول إلى بنية دائمة، بل إن مصيره مرتبط بموازين القوى داخل الحركة النقابية نفسها. بمعنى آخر، الفئوية ليست قدرا يتحول تلقائيا إلى تفكيك، بل يمكن أن تكون قابلة للدمج أو التوحيد أو حتى الذوبان داخل مشروع نقابي أوسع، إذا توفرت شروط سياسية وتنظيمية حقيقية لذلك. إغفال هذا البعد يجعل التحليل أقرب إلى الإنذار المسبق منه إلى قراءة مادية جدلية.

خامسا: بخصوص القول إن الفئوية تعيد إنتاج مصالح تنظيمية منفصلة عن القاعدة، فهذا حكم صحيح جزئيا، لكنه غير خاص بالفئوية وحدها. فالبيروقراطية النقابية داخل النقابات الجامعة نفسها تنتج نفس الظاهرة: انفصال القيادة عن القاعدة، وإعادة إنتاج مصالح تنظيمية مستقلة عن هموم الشغيلة. وبالتالي، فإن المشكلة ليست في الشكل الفئوي أو الجامع، بل في طبيعة الممارسة النقابية والصراع الداخلي داخل أي إطار نقابي.

سادسا: فيما يتعلق بفكرة أن الفئوية تضعف وحدة الصف، يجب التمييز بين الوحدة الشكلية والوحدة الفعلية. فقد توجد نقابة "موحدة" شكليا لكنها عاجزة عن خوض معارك حقيقية بسبب غياب الديمقراطية الداخلية كما أن ادوارها قد تكون مخففة صدمات وقناة لتسهيل تمرير السياسات الرأسمالية، وتغييب الكفاح وكسر شوكته، كما يمكن لإطارات متعددة أن تنسق فعليا في لحظات الصراع وتنتج وحدة نضالية ميدانية. إذن، معيار القوة هنا ليس عدد الإطارات، بل القدرة على بناء فعل مشترك.

وأخيرا، فإن الاتفاق مع القول "الوحدة لا تفرض بالشعارات" يجب أن يستكمل باستنتاج منطقي: كما أنها لا تبنى أيضا بنفي التنوع الواقعي أو اعتباره تهديدا دائما. فالوحدة النقابية ليست معطى جاهزا، بل هي عملية صراع وبناء معقدة، تتطلب الاعتراف بالتمايزات الاجتماعية والمهنية داخل الشغيلة بدل قمعها أو تجاهلها.

خلاصة:

إن الفئوية ليست في ذاتها نقيضا ضروريا للوحدة النقابية، بل هي تعبير عن أزمة تمثيل داخل البنيات النقابية. والخطر الحقيقي ليس في وجودها، بل في غياب مشروع نقابي ديمقراطي قادر على تحويل التعدد إلى قوة، بدل تركه يتحول إلى تفتت. وبالتالي، فإن تجاوز الفئوية لا يكون بإدانتها كليا، بل بإعادة بناء وحدة نضالية حقيقية تستوعب التمايز بدل أن تنفيه.

النقطة السادسة: في مسألة "تشخيص صحيح واستنتاجات واقعية لا خاطئة"

إن الانطلاق من نفس التشخيص الذي تقدمه قيادة FNE—أي تفتيت الشغيلة التعليمية عبر سياسات رسمية ممنهجة—يقود، من منظور نقابي ديمقراطي، إلى استنتاج مغاير لما ورد في الفقرة أعلاه.

فاعتبار القبول بالفئوية "خضوعا للواقع" ينطوي على تبسيط مخل لطبيعة الصراع الطبقي داخل القطاع، لأن الواقع نفسه ليس معطى جامدا، بل هو نتاج توازن قوى متحرك، تسهم فيه اختيارات الفاعلين، ومن ضمنهم الأطر النقابية.

إن الفئوية، في هذا السياق، لا تفهم كـ"استسلام" بل كأداة تنظيمية مرحلية فرضها واقع التجزئة الموضوعية التي أنتجتها الدولة والحركة النقابية المغربية. فحين يتم تفكيك الشغيلة إلى فئات قانونية ومهنية متباينة، يصبح من غير العلمي القفز مباشرة إلى وحدة شكلية تتجاهل التمايزات الملموسة في شروط العمل والأجور والمسارات المهنية.

إن الوحدة النضالية لا تبنى بالشعارات،

التتمة في الصفحة 12

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 11

بقلم؛ غميمط ع الله

بل عبر المرور من الواقع الملموس للفئات، أي من تناقضاته الداخلية، وهو ما يجعل التنظيم الفئوي، في لحظة معينة، شكلا من أشكال إعادة بناء الوعي الجماعي انطلاقا من الخاص نحو العام.

أما القول بأن القيادة "سايرت الواقع" بإضفاء صفة "الموضوعية" عليه، فيغفل أن التحليل المادي يميز بين الإرادة والرغبة من جهة، وبين الشروط الموضوعية من جهة أخرى. فليست كل إرادة قادرة على تجاوز الشروط القائمة بمجرد إعلانها بل إن تجاهل هذه الشروط قد يؤدي إلى عزلة النقابة عن القواعد الفعلية للشغيلة، ومن ثم، فإن التعامل مع "الواقع الموضوعي" لا يعني تبريره، بل اتخاذه نقطة انطلاق لبناء ميزان قوى جديد.

وفيما يخص ثنائية "مرافقة نضالات الفئات" مقابل "تركها وحيدة"، فإن وصفها بـ"الابتزاز" يغفل بعدا أساسيا في العمل النقابي: وهو الارتباط العضوي بالنضالات الملموسة.

فالنقابة ليست جهازا تعليميا خارجيا "يوقظ" الشغيلة من فوق، بل هي تعبير منظم عن حركتها الفعلية. والمرافقة هنا لا تعني التبعية، بل الانخراط الواعي في نضالات جزئية بهدف تطويرها وتوحيد أفقها تدريجيا. إن القفز مباشرة إلى خطاب وحدوي مجرد، دون التجذر في المعارك الفعلية للفئات، قد يحول "الوحدة" إلى مجرد شعار فارغ.

ثم إن تقديم "تنظيم الشغيلة ومحاربة الأوهام" كبديل عن "مرافقة نضالات الفئات" يطرح تقابلا زائفا، فالتنظيم الحقيقي لا يتم خارج النضال، بل من داخله. والأوهام لا تحارب بالخطاب المجرد، بل عبر التجربة النضالية نفسها، حيث تكتشف الفئات حدود نضالها المعزول وتنتقل—بفعل التفاعل—نحو أشكال أرقى من الوحدة.

وعليه، فإن الإشكال ليس في كون الفئوية "قبولا بالواقع"، بل في كيفية توظيفها: هل تستعمل كأداة لتعميق التجزئة، أم كرافعة لإعادة بناء الوحدة على أسس مادية صلبة؟ من هذا المنظور، يمكن اعتبار العمل الفئوي—إذا تم ربطه بأفق وحدوي واضح—لحظة من لحظات إعادة تركيب الحركة النقابية، لا نقيضا لها.

إن الرهان الحقيقي، إذن، ليس رفض الفئوية من موقع مبدئي مجرد، بل تحويلها إلى أداة في خدمة مشروع وحدوي كفاحي، ينطلق من واقع الشغيلة كما هو، ليعمل على تغييره، لا القفز عليه.

النقطة السابعة: الوجه الاستراتيجي للنقاش

إن الإشكال الذي يطرحه هذا الجزء من النقاش لا يكمن في "تناقض" خطاب قيادة FNE، بقدر ما يكمن في قراءة جامدة لمفهوم الاستراتيجية ذاتها، وكأنه مفهوم ثابت ومتعال عن شروط الصراع الطبقي الملموس. والحال أن المنظور الديمقراطي ينطلق من أن الاستراتيجية ليست شعارا نظريا، بل هي تحديد عملي لأشكال التنظيم والنضال انطلاقا من ميزان القوى القائم.

1 – حول "التناقض" المزعوم بين الاستراتيجي وغير الاستراتيجي

القول بأن دعم الفئوية لا يعني تبنيها كخيار استراتيجي، ليس تناقضا بل تعبير عن تمييز جدلي ضروري بين: الهدف الاستراتيجي البعيد: وحدة الشغيلة. والوسائل النضالية المرحلية: ومنها الأشكال الفئوية. من منظور نقابي ديمقراطي، لا يمكن اختزال الاستراتيجية في شكل تنظيمي واحد "نقي" (النقابة الجامعة)، بينما الواقع الموضوعي نفسه مفكك. فحين تكون الشغيلة مفككة موضوعيا بفعل سياسات الدولة وغاراتها المستمرة وتواطئات الحركة النقابية لعقود خلت وتحولها إلى مجرد جابي، فإن إعادة بناء الوعي والتنظيم تمر بالضرورة عبر مستويات جزئية وقطاعية.

بمعنى آخر: الفئوية هنا ليست نقيض الاستراتيجية، بل تجسيد مرحلي لها داخل شروط غير مواتية.

2 – في مسألة "الانتقالي" والسياق الملموس

الطرح الذي يعتبر الفئوية "تقهقرا" يفترض ضمنيا أن: هناك إمكانية واقعية لبناء وحدة شاملة مباشرة، وأن الإطار الجامع قادر على استيعابها. لكن الواقع يبين عكس ذلك: النقابات الجامعة تعاني من تراجع في تمثيلية الشغيلة، ضعف التأطير، وتفكك فعلي في القواعد.

في هذا السياق، تصبح الفئوية: رد فعل تنظيمي على تهميش مادي ومعنوي حقيقي،ووسيلة لإعادة الثقة والتنظيم داخل فئات تشعر بالإقصاء. وعليه، فكونها "انتقالية" لا يعني أنها قصيرة المدى زمنيا، بل يعني أنها: شكل من أشكال إعادة التشكل الطبقي داخل مسار طويل ومعقد لإعادة بناء الوحدة.

3 – هل الفئوية تعمّق التفكك

التتمة في الصفحة 13

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 12

بقلم؛ غميمط ع الله

أم تعيد تركيب القوة؟

الطرح المعارض يفترض أن الفئوية تعمق ميزان القوى المختل. لكن من منظور نقابي جدلي، يجب طرح السؤال بشكل معكوس: هل الشغيلة اليوم موحدة فعلا حتى نقول إن الفئوية ستفككها؟ الجواب: لا. إذن: الفئوية لا تفكك وحدة قائمة، بل تنشأ داخل تفكك موجود مسبقا. ويمكن أن تتحول إلى رافعة لإعادة بناء القوة إذا ارتبطت بأفق تضامني أوسع. الخطر ليس في الفئوية كصيغة، بل في: عزلها عن باقي الفئات أو تحويلها إلى إطار تفاوضي ضيق أما إذا ظلت مؤطرة داخل إطار جامع ومرتبطة بنضال شامل، فإنها تصبح: أداة لتجذير الصراع وليس لتفتيته.

4 – في مسألة "بناء ميزان قوى جديد"

القول إن الفئوية لا تبني ميزان قوى جديد يتجاهل أن: ميزان القوى لا يبنى بالشعارات العامة بل بتجميع القوى حيث توجد فعليا. في حالة أساتذة التعليم الابتدائي: هناك احتقان خاص، ووعي متنام بالغبن، واستعداد للنضال. تنظيم هذه الطاقة داخل إطار فئوي داخل نقابة جامعة يمكن أن: يرفع من منسوب التعبئة، يفرض مطالب ملموسة، ويخلق دينامية ضغط داخل النقابة الجامعة نفسها. وبذلك، فميزان القوى يبنى: من الأسفل عبر تجميع القوى المتحركة فعليا وليس عبر انتظار وحدة شاملة مجردة.

5 – نحو تصور نقابي كفاحي تركيبي

البديل ليس في رفض الفئوية أخلاقيا أو نظريا، بل في: تأطيرها سياسيا، ربطها بأفق وحدوي، منع تحولها إلى أداة انعزال. أي: الدفاع عن الفئوية كتكتيك نضالي، مع النضال في نفس الآن من أجل أفق نقابي وحدوي ديمقراطي كفاحي.

خلاصة عامة

الطرح الذي يرفض الفئوية بدعوى أنها "ليست استراتيجية" يقع في مثالية تنظيمية، لأنه: يفصل بين الشكل التنظيمي وواقع الصراع،ويفترض وحدة غير موجودة بينما المنظور النقابي الكفاحي يرى أن: الاستراتيجية تبنى داخل التناقضات، لا خارجها،وأن الأشكال الفئوية يمكن أن تكون لحظة ضرورية في إعادة بناء النقابة الجامعة. وعليه، فالسؤال الحقيقي ليس: هل الفئوية استراتيجية أم لا؟ بل: كيف نحول الفئوية من تعبير عن التفكك إلى رافعة لإعادة بناء وحدة نضالية على أسس ديمقراطية وكفاحية؟

الخاتمة:

يمكن القول منذ البداية إن هذا الطرح، رغم ما يحمله من نفس نقدي تجاه الفئوية والبيروقراطية ومن تأكيد على البعد الاستراتيجي للنقابة، يسقط في مفارقة أساسية: يطرح مهاما نقابية صحيحة في المجرد، لكنه يرفض الأدوات الملموسة التي تفرزها الشغيلة نفسها في الواقع من أجل تحقيقها. وهذا بالضبط ما يجعل هذا التصور أقرب إلى مثالية نقابية منه إلى تحليل مادي ملموس.

أولا: حول "الاستراتيجية العمالية" بين المجرد والواقع

الحديث عن أن جوهر العمل النقابي هو "تحرير الشغيلة من عبودية العمل المأجور" هو طرح صحيح نظريا، لكنه لا يمكن أن يتحول إلى معيار لإدانة كل الأشكال التنظيمية الجزئية أو الفئوية.

فالعمل النقابي في المنظور الديمقراطي المادي، يتطور من داخل تناقضات الواقع، وليس عبر فرض نموذج جاهز عليه. الشغيلة لا تبدأ من الوعي الشامل، بل من مواقعها الملموسة داخل عملية الإنتاج. ومن هنا، فإن التنظيمات الفئوية ليست انحرافا عن الاستراتيجية، بل قد تكون تعبيرا أوليا عنها في شروط معينة.

ثانيا: الفئوية كنتاج موضوعي لا كاختيار ذاتي

الطرح يعتبر أن تأسيس نقابة فئوية داخل نقابة جامعة "ليس سبيلا لتحقيق الرهان"، لكنه يتجاهل سؤالا حاسما: لماذا تتجه فئات واسعة من الشغيلة نحو هذا الخيار؟ الجواب ليس أخلاقيا ولا تنظيميا، بل مادي: تفكك الشغيلة بفعل السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية، عجز النقابات عن تمثيل مطالبها الخاصة؛ وفي هذا السياق، تصبح الفئوية رد فعل نضالي على أزمة التمثيلية، وليست سببا فيها. وبالتالي، رفضها بشكل مطلق يعني عمليا مطالبة الشغيلة بالانتظار داخل تنظيمات لا تعبر عنها.

ثالثا: مغالطة التعارض بين الفئوي والعام

يطرح النص ربط المطالب الفئوية بالمعركة العامة، لكنه يرفض الأداة التي تعبر عن هذه المطالب. وهذا تناقض واضح فالربط بين الخاص والعام لا يتم عبر إنكار الخاص، بل عبر تنظيمه ورفعه إلى مستوى الصراع الشامل. تاريخ الحركة العمالية يبين أن النضالات الكبرى انطلقت غالبا من مواقع فئوية قبل أن تتعمم.

التتمة في الصفحة 14

تفاعل نقدي مع نقاش حول الفئوية في النقابة (دفاعًا عن الفئوية لا تبريرا للتجزئة، أو في الحاجة لنقد العمل النقابي من موقع تحمل المسؤولية فيه)

تتمة الصفحة 13

بقلم؛ غميمط ع الله

بمعنى آخر: الفئوية لا تناقض الوحدة، بل يمكن أن تكون مدخلا ماديا لإعادة بنائها على أسس صلبة.

رابعا: حول مسألة الاستقلالية النقابية

النص يصيب حين ينتقد تبعية النقابات للقوى البرجوازية، لكنه يخطئ حين يحصر الحل في مستوى "تصحيح المنظور». فالاستقلالية ليست شعارا يعلن، بل ميزان قوى يبنى وفي كثير من الحالات، تكون التنظيمات الفئوية والقطاعية أكثر قدرة على فرض هذه الاستقلالية لأنها: تنطلق من مطالب ملموسة؛ أقل ارتهانا للتوازنات السياسية العامة؛ أكثر خضوعا لرقابة القاعدة المباشرة. أي أن الفئوية، في شروط معينة، قد تكون أداة لتكسير التبعية لا تكريسها.

خامسا: في قطاع التعليم ووحدة المعركة

الدعوة إلى عدم "عزل الابتدائي" صحيحة من حيث المبدأ، لكن تحويلها إلى رفض لتنظيم خاص بهذه الفئة يتجاهل واقع التمايز داخل القطاع نفسه. فأساتذة الابتدائي يشتغلون في شروط مهنية مختلفة، ويتعرضون لهجوم خاص، ما يجعل تنظيمهم الخاص ليس انعزالا، بل تموقعا بشكل أحسن داخل المعركة العامة. الوحدة الحقيقية لا تبنى بطمس الفوارق، بل بالاعتراف بها وتنظيمها ثم توحيدها نضاليا.

خلاصة

هذا الطرح يعاني من ثلاث محدوديات أساسية: مثالية استراتيجية: يضع هدفا نهائيا (تحرير الشغيلة) كمعيار للحكم على أشكال تنظيمية مرحلية. تجريد سياسي: يفصل بين الشعارات (الديمقراطية، الاستقلالية) وشروط تحققها المادية. نزعة وحدوية فوقية: تدعو للوحدة دون توفير شروطها الواقعية داخل القاعدة.

في المقابل، الخط الديمقراطي ينطلق من أن: الفئوية ليست خيارا مبدئيا ولا خطأ مطلقا، بل شكل نضالي يفرضه واقع الصراع؛ والوحدة ليست معطى جاهزا، بل نتيجة لمسار نضالي تبنيه الشغيلة انطلاقا من مواقعها؛ الاستراتيجية النقابية لا تفرض من فوق، بل تتشكل عبر تراكم النضالات الجزئية وربطها أفقيا. بالتالي، فإن رفض النقابة الفئوية بشكل مطلق لا يخدم بناء حركة نقابية مستقلة، بل قد يعيد إنتاج الأزمة نفسها تحت شعار "الوحدة"، في حين أن المطلوب هو: تثمين كل أشكال التنظيم القاعدي، بما فيها الفئوية، والعمل على ربطها في أفق بناء وحدة عمالية حقيقية من الأسفل.

ختاما فإن الرأسمالية وذيلها البيروقراطي المنعم عليه والمعزول عن الحركة العمالية وكفاحها سيسعى بكل جهد لقطع الطريق عن كل نضج وتململ يفتك التنظيمات النقابية من مستنقع الجمود والتدجين مستفيدا من المناخ السلطوي التسلطي الذي سيتوج قريباً بقانون للنقابات، وهو ما يطرح علينا جميعاً العمل الجاد والصبور والوحدوي من أجل توسيع الحقوق والحريات النقابية لبناء نقابات حقيقية للعمال ودعم كل أشكال تنظيمهم مهما كان ضعفها وأحوالها ودفعها للتوسع والارتقاء وخلق آليات ربطها بعضها ببعض ديمقراطيا من أجل تعظيم الكفاح الطبقي من أجل مغرب أفضل.

المبادرة المهنية ضد عشوائية تنزيل نظام التغطية الصحية الإجبارية (22 مارس 2026)

بقلم؛ ي. الطالبي

تعم مشاعر الظلم والحيف عموم السائقين المهنيين الحاملين لبطاقة السائق المهني، جراء طريقة تحديد مساهمتهم في نظام التغطية الصحية الإجبارية المعروفة اختصارا ب AMO، إذ تفرض عليهم تلك الطريقة العشوائية لتنزيل المشروع، أداء اشتراكات متعددة في نفس النظام ومقابل نفس الخدمات، وقد بدأت جراء ذلك، تتعالى عبر ربوع البلاد أصوات التعبير عن الغضب واستنكار تحميل هذه الفئة الهشة اجتماعيا، أداء اشتراكات مضاعَفة، وهو ما يتسبب في ضرب قدرتها الشرائية المتهالكة أصلا، خاصة أمام الارتفاع المستمر للأسعار وكلفة المعيشة، وتجمد الاجوروعدم مسايرتها لموجة الغلاء.

ومن المثير للدهشة أن السائقين يتوصلون برسائل على تطبيق cnss، تطالبهم بأداء مبالغ متراكمة على عاتقهم منذ بداية سريان قانون تعميم التغطية الصحية الإجبارية الذي أقرته الحكومة منذ 2022، والتي بلغت ما يقارب 8000 درهما.

وفي سياق المبادرة قيد التشكل وطنيا الهادفة إلى مواجهة هذا الهجوم، التقى عدد من السائقين المهنيين بمراكش في اجتماع أولي تحضيري لإعداد شروط عقد جمع عام، يعمل على هيكلة هذه الحركة وتحديد سبل إثارة الانتباه إلى الظلم الذي أصابهم من جراء قرارات غير مدروسة بعناية. وتحرص اللجنة المؤقتة، في انتظار انتخاب مكتب توكل له مهمة إدارة هذه المعركة، على إبلاغ عموم السائقين المهنيين والرأي العام الوطني ومن يقع في اختصاصهم تقويم هذه الاختلالات ما يلي:

1. إن عددا من السائقين مجبرون اليوم على أداء الاشتراك في نظام AMO أربع مرات، من خلال مبلغ التصريح بهم الذي يؤدى بالتضامن بين المشغل والأجير، وكحاملين للبطاقة المهنية، وفي حالات كحاملين لبطاقة المقاول الذاتي، ورابعا من يتوفر منهم على سجل تجاري.

2. إن عددا هائلا من السائقين يحمل البطاقة المهنية لكنه عاطل عن العمل بسبب عدم تمكنه من العثور على فرصة عمل، بل إن منهم من يئس بعد طول فترة العطالة عن العمل، فراح يزاول مهنة أو نشاطا مختلفين، ومنهم من هاجر إلى الخارج عله يحظى بفرصة هناك، إلا أنهم ورغم ذلك لا زالوا يتوصلون برسائل تطالبهم بتسديد الديون المتراكمة في ذمتهم دون وجه حق.

3. يعتبر السائقون المهنيون أن تنزيل التغطية الصحية يشوبه ارتجال وعشوائية وغياب لمبدإ الحكامة. ويدعون إلى مراعاة الشروط الخاصة بكل فئة اجتماعية إقرارا للعدالة الاجتماعية.

4. يؤكد السائقون المهنيون أن تطبيق التغطية الصحية بهذه الطريقة، جعل منها كابوسا يقلقهم، والحال أن الهدف من التأمين الصحي كمكسب حققته المجتمعات، هو تعزيز الشعور بالطمأنينة والثقة في المستقبل.

5 . يعي السائقون المهنيون أن تنزيل نظام التغطية الصحية بهذه الطريقة، يأتي في إطار تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بعدما تم إغراق البلاد في المديونية، وإهدار أموال الديون بسبب الفساد ونهب المال العام والسياسات الفاشلة، وبالتالي فإنهم يعتبرون تحميلهم أكثر مما يطيقون يأتي في إطار تحميل عموم الجماهير والطبقات الشعبية فاتورة إفلاس السياسات المنتهجة.

6. يستنكرون أن تقتطع الدولة قسرا من قوت الكادحين، مقابل الإغداق على البرجوازيين وكبار الفلاحين في شكل دعم مباشر، كما كان مع دعم شركات توزيع المحروقات ومستوردي الخرفان دون أن يكون لذلك أثر على أثمنة تلك البضائع في السوق.

7. تدعو عموم السائقين إلى شحذ وعيهم بخطورة المشكل في كافة أبعاده، ورص الصفوف من أجل الدفاع على حقوقهم بكافة الاساليب المشروعة.

وما لا يأتي بالنضال، يأتي بالمزيد من النضال.

تداعيات التحول الرقمي على عمال مراكز الاتصال بالمغرب في ظل مخطط "Future Forward" لشركة تيليبرفورمانس

بقلم- فاطنة أفيد

يشهد قطاع مراكز الاتصال العالمي تحولات عميقة بفعل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما بدأ ينعكس بشكل مباشر على أوضاع الشغيلة. وفي هذا السياق، أعلنت شركة تيليبرفورمانس، إحدى أكبر الفاعلين في هذا المجال، عن نيتها إلغاء حوالي 3300 منصب شغل خلال السنة الجارية، خاصة في أوروبا وشمال إفريقيا، وهو ما يضع المغرب ضمن دائرة التأثر المباشر بهذه الإجراءات.

إن هذا القرار يندرج ضمن استراتيجية شاملة تحمل اسم "Future Forward"، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة نموذج العمل داخل الشركة لمواكبة التحول الرقمي. غير أن هذا التحول، رغم ما يحمله من وعود بتطوير الخدمات، يثير مخاوف جدية لدى الطبقة العاملة، خصوصاً في ظل اعتماد متزايد على الأتمتة والوكلاء الافتراضيين، مما يقلص الحاجة إلى الموارد البشرية التي كانت تشكل العمود الفقري لهذا القطاع.

من منظور نقابي، فإن هذه التطورات تطرح عدة إشكالات أساسية. أولها، هشاشة مناصب الشغل في قطاع يُشغل آلاف الشباب المغربي، خاصة حاملي الشهادات. وثانيها، غياب ضمانات واضحة لحماية العمال من التسريحات الجماعية، في وقت تتسارع فيه وتيرة التحول التكنولوجي دون مواكبة اجتماعية كافية.

كما أن توجه الشركة نحو إدماج الذكاء الاصطناعي عبر منصات متقدمة، وتوسيع أنشطتها في مجالات ذات قيمة مضافة عالية، قد يؤدي إلى خلق فجوة بين مهارات العمال الحالية ومتطلبات السوق المستقبلية. وهو ما يفرض ضرورة الاستثمار في التكوين وإعادة التأهيل المهني، بدل الاقتصار على تقليص التكاليف عبر تقليص اليد العاملة.

وفي هذا الإطار، يبرز دور الحكومة المغربية كفاعل أساسي في حماية الاستقرار الاجتماعي. إذ يتعين عليها اتخاذ إجراءات استباقية، من بينها:

* تعزيز آليات الحماية الاجتماعية لفائدة العمال المهددين بفقدان وظائفهم؛

* إطلاق برامج وطنية لإعادة التكوين في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؛

* فرض التزامات على الشركات متعددة الجنسيات لاحترام الحقوق الشغلية وتفادي التسريحات التعسفية؛

* تشجيع الاستثمار في قطاعات بديلة قادرة على خلق فرص شغل مستدامة.

كما أن الحوار الاجتماعي بين النقابات، والحكومة، وأرباب العمل، يظل أداة محورية لضمان انتقال عادل نحو الاقتصاد الرقمي، يوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وحقوق العمال.

ختاماً، فإن ما يحدث اليوم داخل شركة تيليبرفورمانس ليس حالة معزولة، بل هو مؤشر على تحول بنيوي سيطال مختلف القطاعات. وعليه، فإن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تدبير هذا التحول بشكل يضمن الكرامة المهنية والاستقرار الاجتماعي للطبقة العاملة، بدل أن يتحول إلى مصدر جديد للهشاشة والبطالة.

حوادث السير-شغل بالمغرب تواصل سلب حياة العديد من العاملات والعمال

صورة أرشيف احتجاج ضحايا حوادث شغل

لماذا لا يزال الذهاب إلى العمل أو العودة منه بالمغرب خطيراً؟

- لنطالب بتوفير نقل آمن ولائق ومراجعة إجراءات السلامة والصحة المهنية...

لاتزال حوادث السير بالمغرب تسلب حياة العديد من العاملات والعمال، وتتسبب في أضرار جسيمة لعدد كبير منهم، في الذهاب إلى العمل أو العودة منه، إذ تقع حوادث متواترة مروعة، في ظروف متشابهة تقريبا، بعضها روتيني لدرجة أنها بالكاد تُلاحظ، ولا تظهر أحيانا إلا في الصحافة المحلية، أو قد لا تظهر أبداً.

- يوم الأربعاء 11 مارس 2026، فارق الحياة 6 عمال، بينهم 3 نساء، وإصابة 8 آخرين، إثر انقلاب شاحنة كانت تقل 14 عاملاً زراعياً بجماعة أولاد رحمون بإقليم الجديدة.

- يوم الاثنين 09 مارس 2026، أصيب حوالي 12 عاملاً بجروح متفاوتة الخطورة، حالة عدد منهم حرجة، وذلك إثر انقلاب عربة من نوع «بيكوب» ضواحي إقليم الجديدة (قرب منطقة اثنين اشتوكة)، وهي تقل عمال زراعة.

- يوم الخميس 19 فبراير 2026 (أول أيام رمضان هذا العام)، أصيب 12 عاملا زراعيا إصابات متفاوتة الخطورة (طفيفة وأخرى بليغة)، وذلك إثر حادثة سير مروعة على الطريق الرابطة بين جماعتي بلفاع وآيت عميرة، إقليم اشتوكة آيت باها. الحادثة اصطدام قوي بين حافلة صغيرة «مني بيس» وعربة من نوع «بيكوب» مخصصة لنقل العمال في القطاع الزراعي. جرى نقل المصابين، يوم الحادثة، صوب المستشفى لتلقي الإسعافات الضرورية.

- يوم الخميس 12 فبراير 2026، أصيب 11 عاملا بجروح متفاوتة الخطورة إثر اصطدام حافلتين لنقل المستخدمين بالطريق الوطنية شمال مدينة الداخلة، في النقطة المعروفة بـ«كارنت 40». حسب الجريدة ناقلة الخبر، « تعرضت إحدى الحافلتين تابعة لشركة «DICCO» لعطب تقني مفاجئ، ما أدى إلى تراجعها إلى الخلف بشكل غير متحكم فيه، قبل أن ترتطم بحافلة أخرى تابعة لشركة «AZURA» كانت خلفها في نفس الاتجاه...».

التتمة في الصفحة 18

حوادث السير-شغل بالمغرب تواصل سلب حياة العديد من العاملات والعمال

تتمة الصفحة 17

- يوم الاثنين 05 يناير 2026، مساءً، أصيب(ت) حوالي 30 عاملاً(ة)، أغلبهم عاملات، إصابات بالغة الخطورة (مصادر من مكان الحادثة تشير إلى بتر يد عاملة)، وذلك إثر انقلاب حافلة على الطريق السيار بين مدينتي المحمدية والدار البيضاء، تقل عاملات وعمال يشتغلون بالحي الصناعي بمدينة المحمدية، في طريق عودتهم من العمل.

- يوم الجمعة 28 نونبر 2025، لقيت عاملة واحدة على الأقل مصرعها، وأصيب حوالي 13 عاملا(ة) إصابات متفاوتة الخطورة، إثر اصطدام حافلتين لنقل العمال بالطريق الوطنية الرابطة بين سيدي سليمان وسيدي يحيى الغرب، وعلى متن إحداها عاملات زراعيات. الطريق حيث وقعت الحادثة كانت تشهد حينها أشغالا غير مكتملة...

- يوم الاثنين 03 نونبر 2025، مساءً، أصيبت 10 نساء يعملن بإحدى الضيعات الفلاحية بالمنطقة إصابات متفاوتة الخطورة، جراء انقلاب حافلة لنقل العمال بين منطقتي الغيات وبراكة لامين بإقليم آسفي، إضافة إلى سائق الحافلة.

- صباح يوم الاثنين 23 يونيو 2025، تعرض أزيد من 15 عاملا زراعيا لحادثة سير خطيرة، بالطريق الرابطة بين آيت ميلك ومدينة بيوكرى، إثر انقلاب حافلة كانت تقلهم نحو مكان العمل.

يكشف تواتر هذه الحوادث وتكرارها استمرار نقل العاملات والعمال في وسائل نقل غير آمنة وغير لائقة...

بالمقابل يمكن منع وفاة هذا العدد الكبير من العاملات والعمال أو إصابتهم بعاهات، وذلك بتوفير أسطول نقل آمن ولائق، وتنظيم عمليات نقلهم بأمان...

لكن ذلك يكلف أكثر لأرباب العمل وشركاتهم؛ سلامة العاملات والعمال سواء بأماكن العمل أو خلال طريق الذهاب إليه والعودة منه مكلفة لأرباب العمل وشركاتهم، وقد تخفض مستوى أرباحهم...

لكن من الأرخص بالنسبة إليهم قتل العاملات والعمال بدلاً من جعل وسائل النقل أكثر أماناً وأماكن العمل بها حد أدنى من شروط الصحة والسلامة المهنية.

إن مثل هذه الأحداث المفجعة للعاملات والعمال وأسرهم هي جزء من منطق رأس المال الساعي للتحقيق أعلى الأرباح. إنه أكبر عائق أمام توفير نقل آمن ولائق، والسبب وراء مقتل وإصابة عدد كبير من العاملات والعمال...

لكن هل يمكننا السماح لأرباب العمل وشركاتهم بقتل العاملات والعمال لاستمرار أنشطتهم ومراكمة أرباحهم؟

يتطلب توفير نقل آمن ولائق مخصص للعاملات والعمال إنشاء إطار قانوني منظم له، وإرساء نظام مراقبة و/أو تفتيش قادر على فرض السلامة ومعاقبة المخالفين، بدل السماح باستمرار ظروف النقل الخطرة ثم إلقاء اللوم على السائقين، وأحيانا على العاملات والعمال، بالإهمال وعدم توخي الحذر عند وقوع الحوادث.

يكمن مفتاح تغيير ظروف النقل الخطيرة والحاطة بالكرامة في تنظيم واسع ووازن للعاملات والعمال والمطالبة بـ:

- بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على أسباب تكرار هذه الفواجع، وإعلان نتائج تحقيقها للرأي العام، واتخاذ إجراءات عاجلة كفيلة بتفادي تكرار مثل هذه الفواجع، ومحاسبة المسؤولين عنها...

- إتاحة إجراءات الصحة والسلامة المهنية سواء في أماكن العمل أو في وسائل تنقل العاملات والعمال من وإلى أماكن العمل.

أماكن عمل آمنة ولائقة ووسائل نقل آمنة ولائقة ضرورية وليست ترفا، وحق أصيل للعاملات والعمال وأسرهم...

حياة العاملات والعمال وسلامتهم وصحتهم واستقرار أسرهم... أهم من أرباح أرباب العمل وشركاتهم...

ليس الموت في العمل و/أو في الطريق إليه قدرا محتوما، بل إنه إحدى نتائج التنظيم (بالأحرى الفوضى) الرأسمالي للمجتمع. فوضى محكومة بمنطق أرباح الأقلية المستحوذة على القسم الأعظم من الثروة، ضد منطق تلبية حاجة عموم البشر. النضال من أجل ظروف عمل آمنة وصحية، واتقاء الموت بسبب سوئها، جزء من نضال الطبقة العاملة لتحسن وضعها، بما يقوي مقدرتها على النضال من أجل مجتمع بديل. وهذا النضال لن يتقدم نحو هدفه إلا باكتماله بنضال سياسي تلتحم فيه الطبقة العاملة المنظمة في حزبها مع سائر كادحي /ت المغرب في معركة واحدة موحدة.

احتجاجات سكان المخيم بالسمارة حول التموين والسكن... الملف الذي يقود للسجن!

بقلم محمد يوسفي - السمارة

قضت المحكمة الابتدائية بالسمارة، الاثنين المنصرم (16 مارس 2026)، بالسجن سنة نافذة في حق المناضل ليمام آيت الجديدة كاتب فرع حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بالسمارة، وشهرين نافذة في حق ثمانية مناضلين آخرين على خلفية احتجاجات بخصوص ملف التموين والسكن لأبناء مخيم الوحدة.

تابعت النيابة العامة ليمام آيت الجديدة بتهمة إهانة موظف عمومي أثناء القيام بمهامه والتجمهر غير المسلح والعصيان، فيما تابعت الثمانية الآخرين في حالة سراح بتهم التجمهر غير المسلح والعصيان.

وأثناء المحاكمة، طالب ليمام آيت الجديدة بالإطلاع على تقرير باشا المدينة الذي أسست عليه المحكمة حكمها، كما نفى ليمام ومعه المحتجين التهم الموجهة إليهم، مطالبين بتفريغ كاميرات المراقبة التابعة للعمالة التي احتجوا بالقرب منها، والتي يعتبرونها دليل براءتهم، لكن للمحكمة قضت حكمها دون ذلك.

مخيمات الوحدة... سنين من المعاناة دون إنصاف

مخيمات الوحدة بالصحراء هي عبارة عن مخيمات جيء بسكانها من مختلف مدن المغرب، وخاصة أقاليم الحوز والصويرة والرحامنة، وطانطان وكلميم. وقد جيء بهؤلاء المواطنين- ات ليكونوا بمثابة خزان انتخابي لصالح المغرب في حالة الاستفتاء حول الصحراء، وأُدرِجوا في ما يعرف بتحديد الهوية، أي تحديد هوية المصوتين- ات في الاستفتاء المحتمل.

اعتمد المغرب في هذه المقاربة على الروابط المحتملة بين عدد من الأقاليم وبين قبائل الصحراء. وقد خصصت لهم مواد غذائية ومؤونة شهرية تتمثل في اللحم والخضر والقطاني والزيت والسكر وغيرها من المواد التي تستفيد منها آلاف العائلات.

عاش هؤلاء لفترات طويلة في خيام، ليس فقط في السمارة بل كذلك في مدن العيون بوجدور والداخلة، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى سكن صفيحي، قبل أن يتم هدم تلك الأحياء من السكن الصفيحي ومنح مساكن لهذه الفئة، وهو الملف الذي لم يخلُ بدوره من شبهات فساد واستفادات خارج المعايير المعمول بها.

ملف التموين الطابو الذي يقود مباشرة للسجن! وشبهات فساد بالملايين

عبر عدد من أبناء مخيم «الكايز» بالسمارة، ومن ضمنهم متابَعون، أن المواد الغذائية المقدمة لهم في إطار التموين، بدأت تعرف نقصا منذ عام 1997 بشكل تدريجي. وحسبهم فقد أضحى هذا النقص ملحوظا منذ 2022، وعلى سبيل المثال بدل منح 750 غرام من المواد الغذائية مثل القطاني لكل صنف من عدس وفول وحمص وفاصولياء وغيرها، لم تعد الكمية تتجاوز سوى 250

التتمة في الصفحة 20

احتجاجات سكان المخيم بالسمارة حول التموين والسكن... الملف الذي يقود للسجن!

تتمة الصفحة 19

بقلم محمد يوسفي - السمارة

غرام لكل صنف.

لكن هذه الكمية للمادة الواحدة تشكل ثروة إذا ما تعلق الأمر بهذه الأصناف مجتمعة لأزيد من 7000 فرد يستفيد من هذه العملية فقط في مخيم "الكايز" فقط بينما يفوق عدد المستفيدين من المخيم الثاني بالسمارة المسمى"الربيب" 14000 فرد.

وتضيف ذات المصادر أن الأمر يتعدى النقص في القطنيات إلى نقص واختفاء مواد أخرى أبرزها، اختفاء زيت المائدة منذ سنة 2022، وإذا اعطينا قيمة دولار واحد لقنينة زيت المائدة نكون أمام سومة مالية تقدر بـ 7000 دولار للشهر الواحد فقط في هذه المادة.

ليس زيت المائدة وحده الذي اختفى من الإعانات، بل انسحب الأمر على عدد من المواد الغذائية الأخرى، أبرزها اللحوم التي لم تعد تُمنح منذ 10 أشهر على الأقل، هذا بالإضافة إلى «تقليص» كمية زيت الزيتون الممنوحة إلى النصف لتصبح لترا ونصفا للفرد في الشهر الواحد بدل ثلاثة لترات كما في السابق.

اختفاء هذا الكم من المواد الغذائية الممنوحة في إطار التموين المقدم لأبناء مخيم الكايز على الأقل، دفع عديدين إلى التساؤل عن سبب اختفائها، في ظل وجود حالات لتهريب هذه المواد إلى مدن الداخل.

تقول المصادر من أبناء مخيم "الكايز" أإه منذ بداية الألفية الثانية هناك أكثر من 12 معتقل على خلفية هذا الملف، حيث يتم توزيع ثلاث إلى ستة أشهر في كل مرة على محتج من ضمن المحتجين لإخماد الاحتجاج عبر الاعتقال والسجن.

ومع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات بمخيم الربيب بالسمارة، منذ أزيد من أربع سنوات، مطالبة بفتح تحقيق حول تهريب المواد المخصصة من التموين إلى مدن الداخل، واستفادات خارج المعايير، والمطالبة بإنصاف هؤلاء السكان، ارتفع مع هذا عدد المتابَعين ومدة الاعتقال لتصل إلى سنة في حق ليمام آيت الجديدة كاتب فرع فيدرالية اليسار الديمقراطي، وشهرين نافذة لثمانية آخرين.

اعتقال لمام آيت الجديدة ... عندما يتم استهداف الصفة الحزبية

يرى لمام آيت الجديدة المعتقل على خلفية هذا الملف، أن هذه المتابعات كيدية وهدفها الأساسي هو فرملة دينامية حزب فدرالية اليسار الديمقراطي بالسمارة وتبنيه لهذا الملف الحيوي المرتبط بقوت الناس اليومي.

وقال الجديدة أثناء محاكمته، إن حضوره للوقفة الاحتجاجية التي خاضها سكان المخيم كان بطلب من هؤلاء، وان حضوره لم يكن تجسيدا للاحتجاج ورفع الشعارات بقدرما كان من أجل المؤازرة والتوثيق.

فيما قال أحد المتابَعين في ذات الملف في حالة سراح، والمحكوم عليه بشهرين نافذة، إن هذه الأحكام تستهدف لمام والحزب وكل هذه الدينامية السياسية من أجل منع هذه القوى المحلية من خوض غمار الانتخابات ولم لا المنافسة على مقعد برلماني.

مقابلة المناضل-ة مع أيمن شبلي، شقيق الشهيد ياسين شبلي

يشرفنا أن نحاور أيمن شبلي، شقيق الشهيد ياسين شبلي(ضحية التعذيب المفضي للقتل من طرف شرطة المنطقة الامنية الاقليمية ابن جرير) وكاتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان ابن جرير بشأن مستجدات القضية.

أولا تعازينا الحارة.

منذ وفاة ياسين شبلي في بن كرير، ما أبرز الخطوات والمبادرات التي قامت بها العائلة، قانونيًا وميدانيًا، للضغط من أجل كشف الحقيقة وتوضيح أسباب الوفاة الحقيقية؟

قانونيا: تقدّمنا بشكاية باسم والدتي لدى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بمراكش، مطالبين بفتح تحقيق في واقعة تعذيب وقتل أخي. وخلال مرحلتي التقاضي أمام المحكمة الابتدائية بابن جرير ومحكمة الاستئناف بمراكش، تقدمنا أيضا بطلب من أجل الحصول على نسخ من تسجيلات كاميرات المراقبة التي توثق لكل لحظة من لحظات احتجاز اخي ياسين رحمه الله اثناء تواجده في إطار الحراسة النظرية بمخفر المنطقة الامنية.

أما ميدانيا: فقد خضنا عدة وقفات احتجاجية بابن جرير أمام المنطقة الإقليمية للأمن الوطني بنفس المدينة، وأمام محكمة الاستئناف بمراكش، بعدما تم منعنا من ولوج المحكمة عدة مرات للاستفسار عن مآل الشكاية. كما نظمنا وقفات بمدينة الدار البيضاء ومدينة الرباط أمام رئاسة النيابة العامة.

وقد استمرت هذه الوقفات لمدة 56 يوما متواصلة، مطالبين بالكشف الكامل عن الحقيقة ليصدر أخيرا الوكيل العام بلاغا بتاريخ 2022/12/01، جاء منافيا للحقيقة ويحمل معطيات مضللة للرأي العام. والأكثر إثارة للاستغراب أن هذا البلاغ صدر تزامنا مع مباراة المغرب وكندا ضمن منافسات كأس العالم 2022.

كما راسلنا مجموعة من الهيئات الحقوقية من أجل مساندتنا في هذه القضية وأمددناهم بملف كامل عن القضية يضم مستندات ورقية واشرطة مرئية وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من أجل مؤازرتنا في معركتنا الرامية إلى كشف الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب

بعد صدور بلاغ السيد الوكيل العام تم إحالة الملف على القضاء، واصلنا نضالنا عبر تنظيم وقفات احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بابن جرير، وأمام المحكمة الابتدائية بمراكش، وكذلك أمام محكمة الاستئناف بمراكش، وكنا حاضرين في كل ذكرى حقوقية للتأكيد على مطلبنا العادل في كشف الحقيقة.

وبعد صدور احكام مخففة في حق ثلاث من رجال الشرطة تراوحت بين ثلاث سنوات ونصف لمتهم اول وسنتين ونصف لمتهم ثاني والبراءة للثالث عن المحكمة الابتدائية بابن جرير بتاريخ (23/04/2025) قررت الاسرة خوض اعتصام مفتوح أمام المحكمة الابتدائية بابن جرير من أجل الحصول على نسخة من الأشرطة. وقد دام هذا الاعتصام 65 يوما، إلى أن تم فضّه بعد اعتقالي أنا وأخي سعيد والاجهاز على ما كان فيه من تجهيزات (لافتات -خيم-افرشة- لوجيستيك صوتي ...)

وقد كنا حريصين على استغلال كل مناسبة لاصدار بيانات باسم العائلة لاطلاع الرأي العام وتنويره بمستجدات القضية

بعد صدور الحكم بسجن شقيقين الراحل، كيف تقرؤون خلفيات هذا الحكم؟ وهل ترون أنه مرتبط بسياق الاحتجاج الذي رافق القضية ؟

لقد كان الغرض من هذا الاعتقال أولا، إنهاء الاعتصام الذي كان يتواجد بمنطقة حساسة في المدخل الرئيسي لمدينة ابن جرير عبر الطريق السيار حيث كان الاعتصام واجهة ليطلع كل المارين باختلاف اصنافهم على القضية من خلال اللافتات والصور المعلقة على واجهة الاعتصام ثم ثانيا لترهيب الاسرة باعتقال اعضاء الاسرة الذكور حتى لا يتبقى سوى الام والاخوات وللإشارة فلم تكن واقعة الاعتقال هي الاولى من مناورات المخزن لترهيب العائلة سبقته متابعات قضائية طالت معظم أفراد الأسرة، وهم أختاي سهام وغزلان، حيث حُكم على كل واحدة منهما بشهر موقوف التنفيذ، وأخي سعيد بشهرين موقوفة التنفيذ، وأنا بثلاثة أشهر موقوفة التنفيذ، وابن أختي محمد أمين رشيد بأربعة أشهر موقوفة التنفيذ، إضافة إلى غرامات وتعويضات لفائدة بعض عناصر الأمن التابعين للمنطقة الإقليمية بابن جرير وللمديرية العامة للأمن الوطني. وقد صدرت هذه الأحكام ابتدائياً، ثم تم تأييدها استئنافياً.

والغريب في الأمر أن من حرّكوا هذه المتابعات ضدنا هم أنفسهم بعض العناصر الذين لهم يد في تعذيب ومقتل الشهيد ياسين شبلي وللإشارة فقد قضت المحكمة الابتدائية بابن جرير في حقي انا وأخي سعيد ثلاث أشهر حبسا نافذا وقد ايدت هذا الحكم محكمة الاستئناف بمراكش.

ما هي أشكال التضامن التي تلقيتموها منذ بداية القضية (وقفات احتجاجية، بيانات، حملات على مواقع التواصل ...)؟

كان التضامن استثنائيا، سواء من طرف الهيئات الحقوقية، وفي مقدمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أو من المواطنين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو من المحامين الذين وقفوا إلى جانبنا وقدموا لنا الدعم والمؤازرة، إضافة إلى عدد من الشرفاء. لقد كان هذا الالتفاف الشعبي هو العامل الحاسم في منع طيّ الملف في صمت، وهو الذي منح العائلة القوة لمواصلة النضال والاستمرار.

وهل كان لها الأثر في إبقاء الملف حيًا في الرأي العام؟

لولا هذا التضامن، لتحولت قضية ياسين إلى مجرد رقم في بلاغ رسمي مقتضب، غير أن

التتمة في الصفحة 22

مقابلة المناضل-ة مع أيمن شبلي، شقيق الشهيد ياسين شبلي

تتمة الصفحة 21

صمود العائلة، رغم كل الصعاب، أسهم بدوره في إبقاء القضية حيّة ومفتوحة.

هل واجهت العائلة أو المتضامنون أي تضييق أو عراقيل أثناء تنظيم الاحتجاجات أو المطالبة بكشف الحقيقة؟

كما وسبق ان اشرت اليه فقد تعرضنا لسلسلة من التضييقات والعراقيل التي لم تكن أحداثا معزولة أو ظرفية، بل بدت وكأنها تندرج ضمن سياق ممنهج يستهدفنا بشكل مباشر. فقد توصلنا، في مرحلة أولى، باستدعاءات من طرف الفرقة المكلفة بالجرائم الاقتصادية والمالية التابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية بمراكش، وشملت هذه الاستدعاءات جميع أفراد أسرتي، بمن فيهم ابن أختي محمد أمين رشيد، وجارنا وأخونا في الرضاعة، باستثناء أختي حفيظة (نظرا لكونها مريضة بداء السرطان ...).

وانطلاقا من حرصنا على ضمان شروط المحاكمة العادلة، تقدمنا بطلب مكتوب إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش، ملتمسين إحالة البحث إلى جهة محايدة تكفل مبدأي الحياد والاستقلال. غير أن طلبنا قوبل بالرفض، كما راسلنا رئاسة النيابة العامة في الموضوع، دون أن يفضي ذلك إلى أي إجراء من شأنه تبديد مخاوفنا أو رفع مظاهر الاستهداف عنا.

وفي سياق متصل، تم اختطاف واعتقال أخي الأكبر سعيد من أمام مقر عمله، واقتياده إلى مدينة مراكش دون إشعار الأسرة أو تمكينها من معرفة وجهته. ولولا أن أحد أصدقائي كان شاهدا على واقعة الاختطاف، ورصد الجهة التي تم اقتياده إليها، ثم بادر إلى إبلاغ العائلة، لبقينا في حالة من القلق والضبابية بشأن مصيره. وأعقب ذلك قرار طرده من عمله، كما توصلنا باستدعاء جديد من طرف الفرقة ذاتها.

ولم تقف هذه التطورات عند حدود المتابعات والإجراءات الإدارية، بل بلغت حدَّ تعريض حياتنا لخطر حقيقي، من خلال محاولة تصفية جسدية تمثلت في فكِّ براغي العجلة الأمامية للسيارة من جهة السائق، وهي السيارة التي كانت تقلّنا ونحن في طريقنا إلى مدينة مراكش خلال شهر رمضان، لحضور جلسة محاكمة الضابط أمام المحكمة الابتدائية بالمدينة نفسها. ولولا العناية الإلهية وتدارك الأمر في الوقت المناسب، لكانت العواقب وخيمة ومأساوية.

كما تعرضتُ شخصيا، داخل المحكمة ذاتها وفي أكثر من مناسبة، لعنف جسدي من طرف بعض عناصر الشرطة. وامتد هذا العنف إلى الوقفات الاحتجاجية السلمية التي كنا ننظمها أمام المنطقة الإقليمية للأمن الوطني بابن جرير، حيث طالتني اعتداءات جسدية متكررة.

وخلال الاعتصام الذي خاضته الأسرة أمام المحكمة الابتدائية بابن جرير، للمطالبة بالحصول على نسخ من أشرطة الفيديو المتعلقة بالوقائع، تم اللجوء إلى أساليب ترهيبية، من خلال إرسال أشخاص بقصد تخويفنا ومحاولة ثنينا عن الاستمرار في المطالبة بحقوقنا المشروعة.

أما أثناء اختطافي واعتقالي من الشارع العام، فقد تم اقتيادي بالقوة إلى مخفر الشرطة بأمر من والي الأمن، حيث تعرضتُ للركل والرفس في الشارع، ثم سُحلتُ أرضا من الشارع إلى قاعة المداومة، قبل أن أُصفَّد إلى الخلف. وفي خضم هذه الأحداث، وُجِّهت إليّ وإلى أخي تهمٌ ملفقة.

وفيما يتعلق بالمتضامنين معنا، فقد تعرض بعضهم لضغوط وتهديدات دفعتهم إلى التراجع، في حين اختار آخرون الصمود والاستمرار إلى جانبنا، وفاء لقيم التضامن والعدالة.

وكيف تعاملتم مع ذلك؟

تعاملنا مع ذلك بمزيد من الإصرار والسلمية؛ فنحن نؤمن أن قضيتنا عادلة، وأن الترهيب لا يمكن أن يطمس الحقيقة التي تظهرها الصور والأشرطة.

اليوم، ما هي الخطوات المقبلة التي تفكرون فيها؟

إن خطواتنا المقبلة تتمثل في الاستمرار بثبات في نضالنا المشروع من أجل الحصول على نسخ أشرطة الفيديو التي توثق لحظات التعذيب، والعمل على كشف الحقيقة كاملة دون تجزيء أو تحريف، ومحاسبة كل من تورط أو ساهم أو أمر أو تستر على جريمة مقتل وتعذيب الشهيد. كما نؤكد تشبثنا بعدم الإفلات من العقاب، وضمان عدم تكرار المأساة التي تعرض لها الشهيد ياسين شبلي.

كيف توسعون دائرة التضامن على المستوى الوطني؟

تحولت قضية ياسين إلى قضية وطنية ودولية، تبنّاها عدد من الأحرار والحرائر والنشطاء والحقوقيين داخل المغرب وخارجه، وذلك بفضل صمود العائلة وتمسكها وإيمانها بعدالة قضيتها المشروعة.

وماذا عن التنسيق مع عائلات ضحايا جيل زيد؟

لا يوجد أي تنسيق بيننا وبين عائلات ضحايا جيل زيد، غير أننا نعتبر أن مصابنا واحد، ونعبر عن تضامننا الكامل مع جميع عائلات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

من أعلام الحركة العمالية المغربية: ميشال مازيلا

بقلم ألبير عياش، رونيه غاليسو، جورج أوفيد

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبا النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 22 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بإتاحة تعريف بأعلام الحركة العمالية المغربية، بتناول حالة المناضل و المؤرخ جرمان عياش كما وردت في قاموس اعلام الحركة العمالية المغربية.

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة بالضرورة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

مازيلا ميشال

ولد في 27 يوليو 1907 في وهران (الجزائر)، وتوفي في 10 أبريل 1980 في كونكارنو (فينيستير)؛ عمل مدرسًا في مغنية (الجزائر)، ثم مع زوجته في وظيفة مزدوجة في مازاغان (الجديدة) والدار البيضاء ووهران (1954-1962) وفي الجزائر المستقلة؛ أحد المنظمين الرئيسيين للحزب الشيوعي في المغرب، إلى جانب ليون سلطان، وساهم في ترقية علي يعته إلى الأمانة العامة؛ طُرد من المغرب عام 1952.

ولد ميشال مازيلا لعائلة فرنسية من الجزائر، ابن إليزابيث لوبيرانو دي لافارا، زوجة مازيلا، ونيكولاس ليونارد مازيلا، سائق في البحرية. أكمل دراسته الابتدائية العليا في وهران ثم التحق في العام 1923 بمدرسة المعلمين في بوزريعة بالقرب من الجزائر العاصمة.

تولى أول منصب له مدرسا في مغنية (مقاطعة وهران آنذاك) حيث عمل من أكتوبر 1926 إلى نوفمبر 1927. ثم أدى خدمته العسكرية في وجدة (المغرب) من نوفمبر 1927 إلى أبريل 1929 واختار الاستقرار في المغرب مع زوجته، لوسيت غوري التي جاءت هي أيضا من وهران، في وظيفة مزدوجة كمدرسين ويمكن القول أيضًا في وظيفة مزدوجة كماضلين سياسيين. تم تعيين الزوجين مازيلا أولاً في مزاغان (الجديدة، 1929-1931)، ثم إلى الدار البيضاء، في مدرسة المعاريف، وهي حي «أوربيين بسطاء» و«مختلط» للغاية في المدينة الاستعمارية (1931-1948)، ثم إلى مدرسة الصخور السوداء (روش نوار)، الحي الصناعي والعمالي، من العام 1948 حتى 10 ديسمبر 1952؛ في ذلك اليوم (بعد المظاهرات والقمع في الدار البيضاء عقب اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد)، جرى اعتقاله قاعة التدريس ليتم ترحيله في اليوم التالي إلى الجزائر.

في 1933-1934، كان المناضلون الشيوعيون الشباب، ولا سيما المعلمون الشباب، أعضاء في فروع الحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للأممية العمالية)، وهو الحزب الفرنسي المسموح به في المغرب، بينما كان الحزب الشيوعي محظوراً. وكانت هذه المجموعات الشيوعية تجتمع في خلايا سرية، مثل خلية المحامين مع ليون سلطان، القادم أيضا من الجزائر؛ والخلية الشعبية في حي المعاريف، بقيادة الجزار كزافييه غرانسار، والتي كان آل مازيلا يترددون عليها. وكان ميشال مازيلا أيضًا أحد أمناء لجنة التجمع الشعبي. بعد وصول الجنرال نوغيس، الذي عُيّن مقيمًا عامًا من قبل حكومة الجبهة الشعبية،

التتمة في الصفحة 24

من أعلام الحركة العمالية المغربية: ميشال مازيلا

تتمة الصفحة 23

بقلم ألبير عياش، رونيه غاليسو، جورج أوفيد

اعتبارًا من أكتوبر 1936، عمل الحزب الشيوعي علنًا، لكنه وجد نفسه، في العام 1937، يهتز بسبب أزمة تنظيمية بين أنصار حزب شيوعي خاص بالمغرب (مجموعة هيرو/غروندان)، وأولئك الذين ظلوا متمسكين بالحزب الشيوعي الفرنسي (مجموعة غرانسار مع تشارلز دوبوي)، هذا إذا لم تكن هذه المواجهة، المشوشة جدا، تخفي أسبابًا أخرى للخلاف. انتهى المؤتمر الإقليمي للحزب الشيوعي، أي وفقاً للنظام الأساسي لمنطقة الحزب الشيوعي، الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية الدولية، المنعقد في الدار البيضاء في 4 أبريل 1937، بالانقسام.

شارك ميشال مازيلا حينها في جهود إعادة توحيد الشيوعيين. اهتم بشكل خاص بالشباب الشيوعي، الذي كان يضم بشكل أساسي تلاميذ المدارس الثانوية والطلاب، وفرع منظمة "الإسعاف الشعبي" في الدار البيضاء. جرى حل الحزب الشيوعي في العام 1939، وتمت مطاردة الشيوعيين. وبعد الإنزال الأمريكي في 8 نوفمبر 1942 وإطلاق سراح المناضلين الشيوعيين والنقابيين المعتقلين، استؤنفت عملية تجميع الشيوعيين حول ليون سلطان حتى تشكيل الحزب الشيوعي المغربي في المؤتمر التأسيسي الذي عُقد في 13 نوفمبر 1943: وأصبح ميشال مازيلا أميناً للتنظيم.

في مدرسة حي المعاريف، تعرف على مدرس لغة عربية شاب: علي يعته، الذي كان يشارك في حلقات الشباب الوطنيين المغاربة قبل انضمامه إلى الحزب الشيوعي. عندما التحق ليون سلطان في يوليو 1944 بالجيش الفرنسي الذي نزل في أوروبا، وقع عبء قيادة الحزب الشيوعي على عاتق ميشال مازيلا وهنري لافاي اللذين كانا يركزان بشكل أساسي على العمل النقابي؛ وفي فبراير 1945، انضم علي يعته إلى أمانة الحزب الشيوعي.

في تلك الحقبة، في خضم الحرب ضد ألمانيا إلى جانب الاتحاد السوفيتي – وأيضًا في إطار التطلع إلى العمل في المجال المحجوز الذي يمثله المجال الاستعماري الفرنسي الذي سيدعم مشروع الاتحاد الفرنسي الذي سيظل الحزب الشيوعي الفرنسي ملتزمًا به – أعلنت الحركة الشيوعية معارضتها للاستقلال وللحركات الوطنية في شمال إفريقيا. كان أندريه مارتي، داخل أمانة الحزب الشيوعي الفرنسي، هو المكلف بـ«متابعة» الأحزاب الشيوعية الثلاثة في شمال إفريقيا وفقاً لخط «المركز»، أي موسكو. ميشال مازيلا، مع ليون سلطان، أدان «بيان المطالبة بالاستقلال» الصادر في 11 يناير 1944، ثم وجد نفسه يقود المعارضة الشيوعية لحزب الاستقلال. وفي جنازة ليون سلطان، المتوفي متأثراً بجراح أصيب بها في الحرب، وقع عليه شرف إلقاء كلمة التأبين التي لم يستطع إكمالها بسبب انفعاله الشديد (25 يونيو 1945).

ومع إدانته القمع الذي كان يلاحق القادة والمناضلين السياسيين المغاربة، كان موقف الاتحاد مع فرنسا هو ما دافع عنه ميشال مازيلا مرة أخرى في التقرير السياسي الذي عرض في المؤتمر الأول للحزب الشيوعي المغربي: «في خدمة الشعب في المدن والأرياف»، في 5 و6 و7 أبريل 1947. أدى التغير في اتجاه الحركة الشيوعية في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة، كما في أماكن أخرى، والذي بدأ في صيف العام 1946، إلى المطالبة بتمثيل أفضل للمواطنين المحليين إلى جانب «الأوروبيين» في هيئات الحزب والنقابات. فكان علي يعته من قدم التقرير السياسي إلى اللجنة المركزية في 3 و4 أغسطس 1946، مثيرا مسألة نهاية الحماية وانتخاب جمعية وطنية ذات سيادة. في 26 أغسطس 1946، كان ميشال مازيلا ضمن الوفد الشيوعي الذي استقبله السلطان في القصر.

ابتداءً من العام 1947، وبشكل أكبر بعد العام 1948، مع التوقف عن الإشارة إلى الاتحاد الفرنسي، توصل الحزب الشيوعي المغربي إلى فكرة الاستقلال الوطني، مدعياً علاوة على ذلك أنه كان أول حزب «طرح بجلاء المشكلة الوطنية المغربية». انطلقت حملة القمع اعتبارًا من العام 1948 ضد المناضلين المغاربة، وطنيين و نقابيين وشيوعيين على حد سواء. أصبحت الأنشطة سرية جزئياً؛ وسعى ميشال مازيلا إلى حماية قادة الحزب المغاربة وتغطيتهم، ولا سيما علي يعته. في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي المغربي في أبريل 1949، كُلف عبد السلام بورقية بعرض التقرير السياسي. وقد لاحظ أن مقاومة مغربة الحزب وتوجهه الوطني لم تختف؛ لذا عجل المؤتمر بعملية المغربة: تم نقل ميشال مازيلا إلى منصب أمين الصندوق العام، ولم يعد عضوا بالأمانة العامة. صحيح أنه لم يكف، إبان تلك الفترة الصعبة للغاية، عن المشاركة بنشاط كبير في قيادة الحزب، إلى جانب علي يعته وعبد السلام بورقية، حتى طرده في 11 ديسمبر 1952 إلى «مقاطعته الأصلية»: منطقة وهران.

واصل هناك نشاطه السياسي والنقابي. كان مدرسًا في مدرسة فردينانند بويسون في وهران، وكان أحد أمناء الاتحاد الإقليمي لنقابات الاتحاد العام للعمل CGT في وهران. نجا هو وزوجته من محاولة اغتيال على يد منظمة الجيش السري في 22 مايو 1962.

وعاد ميشال مازيلا إلى وهران بعد استقلال الجزائر، وشغل منصب مدير مدرسة لاموريسيير التدريبية. وغادر الزوجان الجزائر عام 1964.

المراجع :

G. Oved, La Gauche française et le nationalisme marocain, t. 2. — A. Ayache, Le mouvement syndical au Maroc, t. 1 et 2. — « Droite et gauche dans le Protectorat français au Maroc », La Pensée, août 1976, — « Les communistes du Maroc et les Marocains », Mouvement ouvrier, nationalismes et communisme dans le monde arabe, R. Gallissot éd., Éditions ouvrières, Paris 1978. — Correspondances de Michel Mazzella en réponse à A. Ayache, lettres du 17 décembre 1973, 31 janvier 1975, 1er et 14 octobre 1976. — Arch. Nat. Outre-mer, Aix-en-Provence, Oran 307 (Note de Louis Botella).

المصدر : https://maitron.fr/mazzell